جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

معايير اختيار القراءة عند القراء
أبو عمرو بن العلاء نموذجاً

إعداد

د/ عادل صبره محمد عبد الغفار

مدرس أصول اللغة بكلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

معايير اختيار القراءة عند القراء أبو عمرو بن العلاء نموذجًا

عادل صبره محمد عبد الغفار
قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.
البريد الإلكتروني:adel-abdelgaffar.47@azhar.edu.eg

الملخص:
علم القراءات القرآنية من أجل العلوم وأشرفها منزلة، وأعلاها قدرًا؛ لتعلقها بكتاب الله، وقد هيأ الله سبحانه وتعالى رجالًا مخلصين عنو بحفظ القرآن الكريم، ومعرفة أوجهه وقراءاته، وبهذه المعرفة كان لهم اختيار لقراءة معينة من بين الكثير من الأوجه والقراءات التي نقلوها، ورووها، وقد بنى العلماء اختيارات القراء للقراءات القرآنية؛ على بعض المعايير المستخدمة لديهم، والتي يقاس بها قبول القراءة، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص في اختيار قراءة عن أخرى، اختيار دوام ولزوم؛ لا هوى واختراع، وأبو عمرو بن العلاء من هؤلاء القراء الذين كان لهم اختيار، اشتهر عنه، وعُرف به، ونسب إليه بلفظ الاختيار، أو القراءة؛ لذا يهدف البحث إلى جمع أراء أبي عمرو في القراءات القرآنية، وتعليلاته في اختيار القراءة. ووضع معيار أو ضابط لتلك الاختيارات عنده، وعند القراء عامة؛ وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي؛ للكشف عن تلك المعايير التي وضعها أبو عمرو لاختياراته، ومنها أنه كان يختار الأفصح، ويلتمسه في لسان قريش، أو لسان تميم، وتجد ذلك في توجيهه أو تعليل اختياره. وقد شملت أهم نتائج البحث تنوع معايير الاختيار عند أبي عمرو؛ لتشمل: اللغة، والدلالة، والأثر، والرسم، ويندرج تحت كل معيار ضوابط لتحديد ذلك، ويوصي البحث بإعادة دراسة جميع الرسائل والأبحاث المتعلقة بالقراءات القرآنية، وصبغها بأفكار جديدة، ودراسات حديثة؛ وفق الضوابط والمعايير التي توصل إليها البحث، مع كثرة المصادر والمراجع وتوافرها عما سبق، وتنوع الوسائل العلمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: معايير، المعايير، اختيار، الاختيار، القراءة، القراء، القراءات، أبو عمرو بن العلاء.

Criteria for selecting reading among readers: Abu Amr ibn al-Ala as a model

Adel Sabra Mohammed Abdel Ghaffar
Department of Language origins, college Of Arabic Language, Al-Azhar University, Asyut, Egypt.
Email : adel-abdelgaffar.47@azhar.edu.eg

Abstract:
He taught Qur'anic recitations for the sake of knowledge, the most honorable status, and the highest status. Because of its attachment to the Book of God, God Almighty has prepared sincere men to memorize the Noble Qur'an and know its aspects and readings, and with this knowledge they have a choice of a specific reading from among the many aspects and readings that they have transmitted and narrated, and scholars have based the readers' choices for the Qur'anic readings; On some of the criteria they use, by which the acceptance of a reading is measured, some of which are general, and some of which are specific in choosing one reading over another, choosing permanence and necessity; There is no whim or invention, and Abu Amr bin Al-Alaa is one of those reciters who had choice. He became famous for it, was known for it, and was attributed to him with the word choice, or reading. Therefore, the research aims to collect Abu Amr's opinions on Qur'anic readings, and his explanations for choosing the reading. He set a standard or control for those choices for him and for readers in general. The researcher used the inductive, descriptive, and analytical method. To reveal those criteria that Abu Amr set for his choices, including that he used to choose the most eloquent, and seek it in the tongue of Quraysh, or the tongue of Tamim, and you will find that in his guidance or justification for his choice. The most important results of the research included the diversity of selection criteria according to Abu Amr; To include: language, connotation, impact, and drawing, and each standard includes controls to determine this, and the research recommends re-studying all treatises and research related to Qur'anic readings, and imbuing them with new ideas and modern studies. According to the controls and standards reached by the research, with the abundance of sources and references available more than previously, and the diversity of modern scientific methods

key words: Criteria , Selection , Reading, Readers, Readings, Abu Amr Bin Al-Ala. .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين؛ أزكى غرة، وخير استفتاح، وأرقى استهلال، وأعظم تمهيد، وأنسب تباشير، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد

فالقرآن الكريم مشكاة النور، ومصباح الهداية، ومصدر الخير؛ قال تعالى:﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾المائدة، وعلم القراءات القرآنية من أجل العلوم وأشرفها منزلة، وأعلاها قدرًا؛ لتعلقها بكتاب الله، وقد هيأ الله سبحانه وتعالى رجالًا مخلصين عنو بحفظ القرآن الكريم، ومعرفة أوجهه وقراءاته، وبهذه المعرفة كان لهم اختيار لقراءة معينة من بين الكثير من الأوجه والقراءات التي نقلوها، ورووها، وكان لهذا الاختيار ضوابط ومعايير عامة وخاصة، ونحاول في هذا البحث معرفة هذه المعايير عند قارئ منهم، وهو "أبو عمرو بن العلاء البصري"؛ أحد أئمة اللغة والأدب، وأكثر القراء شيوخًا، وأعلم الناس بالقرآن والعربية؛ كما قال ابن الجزري. فكثيرًا ما نجد عنده–وعند الإمام الكسائي– تعليلًا وتوجيهًا؛ يذكره بنفسه، أو رُوي عنه، أو ذكره أصحاب كتب التوجيه؛ يحتاج إلى جمع، وحصر، وتصنيف، ويأتي هذا البحث–مقتصرًا على سورة البقرة–؛ ليجمع أراؤه، ويصنفها؛ مستنتجًا منها المعايير التي على أساسها اختار قراءته، ويحتاج البحث إلى جهود أخرى؛ لجمع أراءه في كل القرآن؛ ليكون ذلك عونًا إلى تأليف كتاب يجمع أقوال وأراء أبي عمرو في القراءات القرآنية ودراستها، على غرار كتاب معاني القرآن للكسائي–الذي فُقد، وجمع العماء كلماته من بطون الكتب–؛ وتلك إحدى أهداف هذا البحث. بينما تأتي أهمية هذا الموضوع في:

- اتصاله المباشر بكتاب الله عزوجل.

- تعلقه بعلم شريف وهو علم القراءات.
- مكانة أبي عمرو بن العلاء بين القراء وعلماء اللغة.

أما أسباب اختيار الموضوع: فقد تبلورت بعض المبررات، فكانت مدعاة لاختيار الموضوع، منها:

- تمنحك كثرةُ الاطلاع في كتب القراءات القناعةَ بأنها كنز لا يفنى؛ فتوجه الاهتمام إلى تسجيل بعض الأفكار منها هذا البحث.
- كثرة أراء بعض القراء–خاصة أبي عمرو والكسائي–في توجيه القراءات، وفي الكثير منها يذكر سبب اختياره للقراءة دون الأخرى؛ مما يستدعي الدراسة والبحث حول هذا الموضوع.
- معرفة أسباب اختيار القراءة عند القراء والضوابط والمعايير التي اعتمدوا عليها في ذلك.
- وأخيرًا التقرب إلى الله، وطلب الأجر والثواب؛ فيما يتعلق بدراسة القرآن الكريم وقراءاته.

ويهدف البحث مع ما ذكرناه سابقًا، إلى:

- جمع أراء أبي عمرو في القراءات القرآنية.
- محاولة وضع لبنة في تأليف كتاب يجمع أقواله، وتعليلاته في اختيار القراءة.
- وضع معيار أو ضابط لاختيارات القراء عامة؛ من خلال المعايير التي وضعها أبو عمرو لاختياراته.

وقد أنتجت فكرة البحث بعض الإشكاليات؛ فتنوع القراءات القرآنية، واختيار قراءة بعينها أمر مثير للاهتمام!!! لماذا هذه القراءة بعينها؟ وما هو سبب اختيارها؟ ومن الإشكاليات أيضًا أن أبا عمرو بن العلاء لغوي بارع، وعلى رأس مدرسة البصرة؛ فهل لهذا التميز أثر في اختيار القراءة؟ وسيجيب البحث عن هذه الإشكاليات. أما عن الدراسات السابقة: فقد تنوعت، وأهم هذه الدراسات ما يأتي:

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د/عبد الصبور شاهين، وأصل هذا الكتاب رسالة جامعية بعنوان:"الأصوات في قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ نوقشت عام١٩٦٢م، ويعالج المؤلف بعض القضايا الصوتية في أصول القراءة، وعلة ما ورد منها في فرش الحروف، وتشمل القضايا: الإدغام، والإبدال، والتحريك والإسكان؛ مع عرض أحكام أبي عمرو في اختياره لهذه الأصول التي تتعلق بالأصوات.
- توجيه أبي عمرو البصري للقراءات المتواترة جمعًا ودراسة، د/محمد يحي ولد الشيخ جار الله، ويهدف البحث(٥٤ورقة) إلى جمع أقوال أبي عمرو بن العلاء في بعض القراءات القرآنية دون تصنيف ودراسة، وجل الدراسة نظرية بين ترجمة أبي عمرو وقراءاته، ومصادر توجيهه.
- أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو، د/زهير غازي، ويتناول الكتاب في جزء القراءة بعض الظواهر اللغوية: كالهمز، والحذف، وحركة هاء الكناية، والإدغام.
- الإمام أبو عمرو البصري ومنهجه في القراءة(٢٢ورقة)، يهتم البحث بمنهج أبي عمرو في أصول القراءة.
- دلالة القراءات القرآنية عند أبي عمرو بن العلاء البصري، د/حسن سالم هبشان(٣٩ورقة)، يهتم البحث بالمعاني والدلالات التفسيرية، والنحوية والصرفية التي ذكرها أبو عمرو في بعض القراءات.
- ما انفرد به أبو عمرو دراسة لغوية تحليلية، نايف محمد سليمان، ويهتم البحث بدراسة انفراد أبي عمرو بالقراءة دراسة لغوية وفق المستوى الصوتي، والنحوي، والصرفي، والدلالي.
- مميزات قراءة أبي عمرو، د/علي العوضي عبد الله(٢٧ورقة)، ويهتم البحث بذكر المنهج العام لأبي عمرو في أصول قراءته.
- أثر الفروق الدلالية في اختيار أبي عمرو بن العلاء لقراءته، د/محمد علام، ويهتم البحث بأثر الفروق الدلالية بين الألفاظ في ترجيح اختيار أبي عمرو.

منهج البحث:

استعان البحث وأفاد من عدة مناهج، منها المنهج الاستقرائي في تتبع وجمع أقوال أبي عمرو، والمنهج الوصفي في التوصيف والدراسة النظرية، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل النماذج، وعلى ذلك فقد استخدم الباحث الوصف، والتحليل، والتطبيق، والاستنتاج.

خطة البحث:

قد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وعدة مطالب، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة: وفيها أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، والأهداف، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: أبو عمر واختلاف القراءات القرآنية.

المبحث الأول: اختيار القراءة عند القراء، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاختيار.

المطلب الثاني: نشأة الاختيار.

المطلب الثالث: شروط الاختيار.

المطلب الرابع: معيار الاختيار عند القراء.

المبحث الثاني: معايير الاختيار عند أبي عمرو، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: معيار اللغة.

المطلب الثاني: معيار المعنى.

المطلب الثالث: معيار الأثر.

المطلب الرابع: معيار رسم المصحف.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج ، وبعض التوصيات.

الفهارس الفنية: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وأخيرًا أرجو من الله أن يتقبل هذا العمل، وأن يجازي علماء الأمة، وأساتذتي، ومشايخي، وأصحاب الحقوق علينا؛ كل خير، وأن يجزل لهم العطاء، ويرفع درجاتهم في عليين؛ إنه نعم المجيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تمهيد

أبو عمرو بن العلاء واختلاف القراءات القرآنية

أولًا: أبو عمرو بن العلاء: (١)

نسبه ونشأته:

أبو عمرو بن العلاء، بن عمار، بن العريان، بن عبد الله التميمي(٢). ولد في مكة في خلافة عبد الله بن الزبير عام(٧٠هـ) وهو الأشهر، ونشأ بالبصرة وسط قومه بني تميم(٣).

مكانته:

وقد أثنى على أبي عمرو الكثير من العلماء، فقد كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالقِرَاءاتِ، وَالعَرَبِيَّةِ، وَالشِّعرِ، وَأَيَّامِ العَرَبِ، وَكَانَتْ دَفَاتِرُه مِلْءَ بَيْتٍ إِلَى السَّقفِ، ثُمَّ تَنَسَّكَ، فَأَحرَقَهَا. وَكَانَ مِنْ أَشْرَافِ العَرَبِ، مَدَحَه الفَرَزْدَقُ وَغَيْرُه. قَالَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ: ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو.

ورَوَى: أَبُو العَيْنَاءِ، عَنِ الأَصْمَعِيِّ: قَالَ لِي أَبُو عَمْرٍو بنُ العَلاَءِ: لَوْ تَهَيَّأَ أَنْ أُفْرِغَ مَا فِي صَدْرِي مِنَ العِلْمِ فِي صَدْرِكَ، لَفَعلْتُ، وَلَقَدْ حَفِظتُ فِي عِلْمِ القُرْآنِ أَشْيَاءَ، لَوْ كَتَبتُ، مَا قَدَرَ الأَعْمَشُ عَلَى حَمْلِهَا، وَلَوْلاَ أَنْ لَيْسَ لِي أَنْ أَقرَأَ إِلاَّ بِمَا قُرِئَ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا ...، وَذَكَرَ حُرُوْفاً. قَالَ نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ: عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: انْظُرْ مَا يَقْرَأُ بِهِ أَبُو عَمْرٍو مِمَّا يَختَارُه، فَاكتُبْهُ، فَإِنَّهُ سَيَصِيْرُ لِلنَّاسِ أُسْتَاذًا(٤)(وفي رواية ستصير للناس إسنادًا). وقال الأصمعي:

---

(١) سنكتفي–وما يناسب البحث– بذكر نبذة مختصرة من سيرة أبي عمرو بن العلاء على المشهور منها؛ فقد كفتنا كتب التراجم والسير، وكذلك الدراسات السابقة تفاصيل سيرته.

(٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٣/ ٤٦٦. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، ص ٢١٢.

(٣) الفهرست، ابن النديم ، ص ١٠٤٧.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٠٨/٦.

سمعت أبا عمرو يقول: كنت رأسا والحسن البصري حي. وقال اليزيدي: كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، ومما بلغه من لغة النبي (ﷺ)، وجاء تصديقه في كتاب الله –عز وجل. وروى اليزيدي عن أبي عمرو قال: سمع سعيد بن جبير قراءتي، فقال: الزم قراءتك هذه. وقال ابن مجاهد حدثني جعفر بن محمد، قال محمد بن بشير: قال سفيان بن عيينة: رأيت رسول الله (ﷺ) فقلت: يا رسول الله قد اختلفت علي القراءات، فبقراءة من تأمرني أن أقرأ، فقال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء[١].

شيوخه:

كان أبو عمرو أكثر القراء شيوخًا، فقد قرأ القران بمكة على: سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن كثير، وورد أن تلى على أبي العالية رفيع بن مهران الرياحي [٢]. وقرأ في المدينة على: يزيد بن القعقاع، ويحيى بن يعمر، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن روان[٣]. وقرأ في البصرة على: الحسن البصري، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الله بن أبي إسحاق البصري، والوليد بن بشار البصري[٤]. وقرأ في الكوفة على: عاصم بن بهدلة[٥].

راوياه:

ذكر أبو عمرو الداني(٤٤٤هـ) في بَاب ذكر اسماء الْقُرَّاء والناقلين عَنْهُم وانسابهم وبلدانهم وَكُنَاهُمْ وموتهم راويا أبي عمرو بن العلاء، وهما:

(١)معرفة القراء الكبار، للذهبي، ص٥٩،٦٠.

(٢)غاية النهاية، ابن الجزري ، ١/٢٨٩.

(٣)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي ١/ ٧٩.

(٤)بغية الوعاة في طبقات النحويين، السيوطي ٢/ ٤٢. .

(٥)غاية النهاية في طبقات القراء، الذهبي ١/ ٢٨٩. .

- **الدوري:** أبو عمر هُوَ حَفْص بن عمر بن عبد الْعَزِيز بن صهْبَان الأزدى الدورى النحوى والدور مَوضِع بِبَغْدَاد وَتوفى فى حُدُود سنة خمسين وَمِائَتَيْنِ(٢٥٠هـ).
- **السوسي:** أبو شُعَيْب هُوَ صَالح بن زِيَاد بن عبد الله بن اسمعيل الرستبي السوسى، رويا الْقِرَاءَة عَن ابى مُحَمَّد يحيى بن الْمُبَارك الْعَدْوى الْمَعْرُوف باليزيدي عَنهُ[١].

وفاته:

اختلف العلماء في سنة وفاته اختلافًا كبيرًا، والراجح أنه توفي عام(١٥٤هـ) في الكوفة زمن الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وله من العُمر أربعة وثمانون عامًا[٢].

ثانيًا: اختلاف القراءات القرآنية:

قراءات قرآنية وليست قراءة واحدة؛ فهي متعددة ومختلفة باختلاف قراءة أهل الأمصار، على نحو ما اختلفت عليه قراءة الصحابة، فلا رفض ولا إنكار.

ويوضح مكى بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ذلك بقوله: "إن الصحابة(ﷺ) قد تعارف بينهم من عهد النبي (ﷺ) ترك الإنكار على من خالف قراءته قراءة الأخر لقول النبي (ﷺ):" أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه"[٣]. وغيرها من الأحاديث، فكل واحد منهم يقرأ كما عُلِّم، وإن خالف قراءة صاحبه...وكان النبي(ﷺ) قد وجّه بعضهم إلى البلدان؛ ليعلموا الناس القرآن والدين، ولما مات النبي(ﷺ) خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر، وعمر إلى ما افتُتح من الأمصار، ليُعَلِّموا الناس، فعلّم كل واحد

(١) التيسير في القراءات، ص ٥.

(٢)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،ص٦٢. وينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص ١٧.

(٣) صحيح البخاري ،كتاب (فضائل القرآن) ،حديث رقم(٤٩٩٢) باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٨٤/٦..

منهم، أهل مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبي(ﷺ) فاختلفت قراءة أهل الأمصار، على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم"[١]. فسبب اختلاف قراءة الأمصار؛ اختلاف قراءة الصحابة التي تعلموها من النبي(ﷺ).

ثم يقول: " فلما كتب عثمان المصاحف، وجهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها؛ قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذى وُجّه إليهم، على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم؛ مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك، بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط، ونقل ذلك الأخر عن الأول في كل مصر، فاختلف النقل لذلك حتى وصل النقل إلى هؤلاء السبعة على ذلك، فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار....فلهذه العلة اختلفت رواية القراء فيما نقلوا، واختلفت أيضا قراءة من نقلوا عنه لذلك" [٢].

ويرجع السبب في اختلاف القراء فيما بينهم، أن كل واحد من هؤلاء القراء السبعة احتاج أن يأخذ مما قرأ ويترك، فقد رُوى عن الإمام نافع(١٦٩هـ) أنه قال: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة"[٣].

وقد قرأ الكسائي على حمزة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيرًا، وكذلك الشأن بالنسبة لأبى عمرو بن العلاء(١٥٤هـ)؛ فقد قرأ على

(١) الإبانة عن معاني القراءات ص ٤٨.

(٢)المصدر السابق، ص٤٩.

(٣) ينظر: الإبانة في معاني القراءات ص٤٩، وبيان السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي ص ١٤..

ابن كثير (١٢٢هـ)، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة ألاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره، واختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة[١].

ولذلك يهدف البحث إلى معرفة المعايير والضوابط التي اعتمد عليها القراء في اختيار قراءة عن أخري، وفق قواعد القراءة والإقراء المعمول بها عندهم، وسوف نتعرف على ذلك في المبحث التالي:

المبحث الأول

اختيار القراءة عند القراء

في البداية نود أن نشير إلى أن هناك اختيارات للقراء، وقد ورد عن العلماء الكثير من الأثار التي تنص على ذلك –وقد بنى البحث فكرته على تلك الأقوال–، ومن هذه الأثار نقل ابن حجر العسقلاني أن أبا عمرو الداني قال عن ابن عامر: "اتخذه أهل الشام إمامًا في قراءته واختياره"[٢]. وكذلك " كَانَ أَبُو عَمْرو حسن الِاخْتِيَار سهل الْقِرَاءَة غير متكلف يُؤثر التَّخْفِيف مَا وجد إِلَيْهِ السَّبِيل"[٣] وأنه "أخذ من كل قراءة أحسنها"[٤]، وأنه كان متمسكًا بالأثار؛ لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله[٥]. وقيل عن يعقوب إنه:" اختار اختيارًا حسنًا غير خارج عن الأثر[٦]. وقيل عن عاصم:" إن أبا بكر بن عياش وحفصًا أضبط من عرض على عاصم اختياره"[٧]. وقيل عن الكسائي: "إنه كان

(١) الإبانة في معاني القراءات ص٥٠. بتصرف.

(٢)تهذيب التهذيب، لابن حجر٥/٢٧٥ .

(٣)السبعة لابن مجاهد، ص٨٤.

(٤)جامع البيان للداني، ص ٤٧، قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندرابي، ص ٨٨، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،للذهبي١/٨٤.

(٥)السبعة، ص٨١، الكامل، ص١١ .

(٦)الجامع في القراءات العشر، لأبي معشر الطبري، ص٣ .

(٧)جامع البيان، ص٣٢ .

يتخير القراءات فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضًا"[١]. وقال ابن مجاهد: "واختار من قراءة حمزة، وقراءة غيره قراءة متوسطة، غير خارجة عن آثار من تقدم"[٢]. وقيل عن خلف:" اختار اختيارًا حسنًا غير خارج من الأثر"[٣]. فكل قارئ من القراء له اختيارات معينة من بين ما قرأ وعلم.

وقد وضح الإمام الداني هذه الاختيارات بقوله: "إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقُصد فيه، وأُخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة إختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد" [٤].

والأصل في ذلك كله مرده إلى حديث: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، وتخيير الأمة في قراءته بأي حرف من تلك الأحرف شاء، وهو ما يدعونا إلى التعرف على مفهوم الاختيار، ونشأته، وضوابط أو معايير الاختيار.

المطلب الأول: مفهوم الاختيار:

في اللغة، الاختيار: الاصطفاء[٥]، ويقول ابن فارس:« الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه»[٦]. وفي لسان العرب:« اختاره: انتقاه»[٧]، انتقاه»[٧]، فمعنى الاختيار: الاصطفاء، والانتقاء، والعطف، والميل وكلها معانٍ متقاربة.

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء،للسخاوي٢/٤٣٠.

(٢) السبعة، ص ٨٧.

(٣) المبسوط في القراءات العشر، النيسابوري، ص٨١.

(٤) جامع البيان، ص ٧، وذكرها ابن الجزري من دون نسبتها إلى الداني، ينظر: النشر ٥٢/١ ، وينظر: إعجاز القراءات القرآنية ص١١٧، الاختيار ص٣١ . .

(٥) الصحاح (خ ي ر) ٦٥٢/٢ .

(٦) مقاييس اللغة لابن فارس (خ ي ر) ٢٣٢/٢ .

(٧) لسان العرب لابن منظور (خ ي ر) ٢٦٥/٤ ، وينظر : تاج العروس للزَّبيدي (خ ي ر) =

وفي الاصطلاح: أن يعمد من كان أهلاً له، إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حد[١].

وقيل: هو ما اختاره إمام من القراء فيما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة، وأقرأ به، واشُتهر عنه، وعُرف به، ونُسب إليه بلفظ الاختيار أو القراءة [٢].

وعرفه آخرون فقالوا: الاختيار هو ما يميل إليه المقرئ من بين مروياته، وينتقيه على أساس مقاييس معينة [٣]. ونستخلص من هذه التعريفات أن الاختيار: هو أن يختار القارئ من بين مروياته قراءة، ينسبها إلى نفسه، وقد اشتهرت عنه، وعُرف بها.

ولهذه التعريفات جذور عند أهل الاختصاص مردودة إليهم ومأخوذة عنهم، فهذا قول ابن مجاهد وهو من أوائل الإشارات إلى معنى الاختيار الخاص عند القراء لما سأله رجل قائلاً له: « لم لا يختار الشيخ حرفًا يُحمل عنه؟ فقال:« نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا»[٤].

=

ر) ٢٣٨/١١ .

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان للشيخ طاهر الجزائري ص١٢١، وينظر: القراءات القرآنية، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة ص ٢٧ ، ٢٦٢، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د/عبد الهادي الفضلي ص١١٧ ، حديث الأحرف السبعة د / عبد العزيز القارئ، ص١٣١.

(٢) قواعد نقد القراءات ص٣٦٧ .

(٣) الإيضاح في علم القراءات ، د /عبد العلي المسئول ص١٢٥.

(٤) معرفة القراء الكبار للذهبي ٥٣٧/٢ ، وينظر: الاختيار عند القراء مفهومه ، مراحله ، وأثره في القراءات، أمين إدريس فلاته، ص٢٩ .

ونجد ذلك أيضًا عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) الذي يقول فيها بعد ذكره بعض أئمة الاختيار: «هؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا بقراءة الجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار»[١].

وكذلك عند أبي الفضل الرازي(٤٤٥هـ) يقول: «لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفًا بخلاف صاحبه وجرد طريقًا في القراءة على حدةٍ، في أَيِّ مكان كان، وفِي أَيِّ أَوانٍ أراد، بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أَن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجًا عن الأحرف السبعة المنزلة»[٢].

ونجد أيضًا هذه العبارة للإمام القرطبي(٦٧١هـ) التي يقول فيها: «وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أنَّ كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأَوْلَى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوَّغه وجوَّزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة رُوى عنه اختياران أَو أَكثر، وكُلٌّ صحيح» [٣].

ويقول ابن الجزري(ت٨٣٣هـ): «ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلَاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضبط له وأَكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه، لا غير ذلك. وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على

(١) الإبانة لمكي ص١٠٠ ، وينظر: الاختيار ص٢٩ .

(٢) النشر ٤٣/١ ، وينظر: الاختيار ص٣٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٦/١ ، وينظر: الاختيار ص٣٠ ، ٣١ .

غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء»[1].

فكل هذا يوضح ويبين دلالة معنى الاختيار في الاصطلاح، وأنه خلاصة لأقوال العلماء من أهل الفن والاختصاص، وهو ما يدعونا إلى التعرف على نشأة الاختيار، ومعرفة الأطوار، أو المراحل التي مر بها.

المطلب الثاني: نشأة الاختيار.

من الممكن القول أن نشأة الاختيار جاءت بعد نزول القرآن وطلب النبي(ﷺ) التخفيف، وأن يهون على هذه الأمة في القراءة، وقد تبلور ذلك الأمر في أحاديث التخيير في القراءة، ومنها " أنزل القرآن على سبعة أحرف" وإباحة الاختيار للأمة وهو ما يعتبر البداية، وأول المراحل في الاختيار، وقد مر بعد ذلك بتطورات ومراحل فصلها أمين إدريس فلاتة صاحب كتاب الاختيار، ونجملها نحن في الآتي: مرحلة ورود التخيير في قراءة القرآن بالأحرف السبعة المنزلة وهي المرحلة الأولى كما ذكرنا، والثانية مرحلة اشتهار اختيارات وقراءات بعض الصحابة، ونسبتها إليهم، وأخذ الناس بها، وتناقلهم لها، والثالثة مرحلة الإجماع على اختيار ما وافق المصاحف العثمانية، والرابعة مرحلة التخصص للإقراء والتزام اختيار معين أو قراءة معينة؛ بأخذ أهل كل مصر بمصحفهم، واعتمادهم على القارئ الذي أرسل إليهم. أما المرحلة الخامسة، فهي مرحلة الاقتصار على اختيارات قراء معينين من أصحاب القرن الذهبي للاختيار وتبدأ بتسبيع ابن مجاهد، تليها المرحلة السادسة بتمحيص وتحقيق اختيارات القراء السبعة، ثم المرحلة السابعة بحصر القراءات والاختيارات المشهورة الصحيحة المسندة التي بدأت في القرن التاسع الهجري مع ابن الجزري. وفي الثامنة

(١) النشر ٥٢/١، وينظر: إعجاز القراءات القرآنية ص١١، الاختيار ص٣١.

والأخيرة تأتي مرحلة التحريرات للأوجه التي بدأت حوالي عام(١٠٠٠هـ) بعد الركود الذي أصاب علم القراءات بعد جهود ابن الجزري، ويعتبر الشيخ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم بن موسى –صاحب كتاب "تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة"– من أبرز رواد هذه المرحلة المهمة في تاريخ القراءات القرآنية. ثم نشأة المؤسسات العلمية والتعليمية الرسمية، التي تهتم بعلم القراءات، والتي تضم ضمن تخصصاتها تخصص القراءات وعلومها؛ مما كان له الأثر في الإقبال على هذا العلم وحفظه من عبث العابثين، وهذا العصر هو امتداد لآثار تلك المرحلة.

فهذه هي المراحل التي مر بها الاختيار، ويتوقف الاختيار بمصطلحه المعروف عند المرحلة الخامسة، أما المراحل التي بعده فهي تحريرات للطرق والروايات التي في تلك المرحلة، وهو المعروف بالتحقيق العلمي[١]. وبعد ذكر مفهوم الاختيار ونشأته؛ ندرك أن الاختيار له شروط، وضوابط ومعايير سنها العلماء في هذا الباب، وهو ما نشرع في الحديث عنه من خلال السطور التالية.

المطلب الثالث: شروط الاختيار:

كي يتحقق الاختيار للقاريء؛ لابد له من شروط، أهمها:

١- أن يكون مما روى، وهذا يوقفنا على قاعدة الاختيار الأولى المهمة، وهي أنه اختيار مما روى، فهو اختيار يستند إلى رواية من بين مرويات، وأئمة القراء لم يكونوا يختارون من عند أنفسهم أشياء ليست مروية، وذلك لأن «القراءة سُنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»[٢]، و«الإسناد من الدين،

(١) ينظر: الاختيار، ص ٧٧-١٢٠ .

(٢) وردت نحو هذه العبارة عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت . وابن المنكدر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز. ينظر: النشر ١٧/١.

ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١]، ومن أولى خصائص قراءة القرآن أنها بالتلقي والمشافهة[٢].

٢- أن تكون القراءة التي يختار منها مما ثبتت به قرآنيته، فلا يجوز اختيار قراءة تخالف رسم المصحف، أو تخالف العربية، أو نقلت بسند غير صحيح، ونحو ذلك[٣].

٣- هناك شروط في الذي يختار، فليس الباب مفتوحًا على مصراعيه فليس كل أحد يختار بل هناك أهليه للاختيار:

أ- أن يكون قارئًا، ضابطًا عارفًا بأصول القراءة، واختلاف القراء، فأهل الاختيار أئمة مقدمون، ضابطون للقراءة واختلافها[٤].

ب- أن يكون متلقيًا للقراءة على وجهها الصحيح عن طريق الرواية والتحمل عن المتقدمين.

ج- أن تكون مروياته في القراءة متعددة، حتى يختار من بينها، ومعناه: أن من كان يروي رواية واحدة، فإنه ناقل اختيار غيره ليس هو بصاحب اختيار، فتعدد المرويات شرط في الاختيار.

د- أن يكون عارفًا باللغة، بصيرًا بالعربية، وهذا شرط من اختار على أساس اللغة حتى يستطيع أن يختار بناءً على علمه، ويوجه اختياره، ويحتج له إن أراد[٥].

---

(١) وردت هذه العبارة في قول عبد الله بن المبارك ت ١٨١هـ ، ينظر : مقدمة صحيح مسلم ١٥/١وينظر:هامش الاختيار، ص٣٥.

(٢) الاختيار، ص٣٤ ، ٣٥ .

(٣) القراءات القرآني، عبدالحليم قابة، ص ٢٦٦ .

(٤) الاختيار ص ٣٩.

(٥) الاختيار، ص٣٩ ، وينظر : القراءات القرآنية عبد الحليم قابة ص ٢٦٦ .

فهذه أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في صاحب الاختيار؛ مع اعتبار للضوابط والمعايير التي وضعها أهل التخصص من العلماء، وهي في المطلب التالي:

المطلب الرابع: معايير الاختيار عند القراء

بنى العلماء اختيارات القراء للقراءات القرآنية؛ على بعض المعايير المستخدمة لديهم، والتي يقاس بها قبول القراءة، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص في اختيار قراءة عن أخرى، اختيار دوام ولزوم؛ لا هوى واختراع، وقد ورد ذكر العامة في أقوال بعض العلماء، ومن ذلك: يقول الإمام مكي بن أبي طالب: « وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا لجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار....وأكثر اختياراتهم، إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه. والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة. فذلك عندهم حجة قوية، توجب الاختيار. وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين. وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع، وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سندًا، وأفصحها في العربية، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو، والكسائي – رحمهم الله –»[(١)].

وقال الإمام السخاوي (ت ٦٤٣هـ): «وإذا اجتمع للحرف قوته في العربية، وموافقة المصحف، واجتماع العامة عليه، فهو المختار عند أكثرهم. وإذا قالوا: قراءة العامة، فإنما يريدون: ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة،

(١) الإبانة ص١٠٠ ، ١٠١ وينظر: الاختيار ص٢٥٥ .

فهو عندهم سبب قوي يوجب الاختيار، وربما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحرمين وسموه أيضاً بالعامة[١].

فالمعايير أو الضوابط العامة تتمثل في قوة الوجه في اللغة، وموافقة رسم المصحف، وقراءة الجمهور. وتتفرع عنها ضوابط أو معايير خاصة، وهي كالتالي:

١ – قوة وجه القراءة المختارة في العربية، وكونها على الأقيس والأشهر لغةً.

٢ – موافقتها خط المصحف العثماني أكثر من غيرها.

٣ – كونها قراءة الجماعة، أو العامة، وقد فسر مكي العامة: بما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، أو ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وإذا أضيف إليهم عاصم كان ذلك أقوى.

٤ – دلالتها على المعنى أكثر من غيرها عند من اختارها، أو لأنها أوضح من غيرها في الدلالة على الفرق بين المعاني.

٥ – ورود آية أو حديث يوافق لفظها أو معناها.

٦ – موافقتها لمعنى حرف عبد الله بن مسعود، أو حرف أبي بن كعب (رضي الله عنهما).

٧ – موافقتها ما قبلها من فواصل السورة.

٨ – زيادة الحسنات والأجر فيها بزيادة الحروف.

٩– اختيار ما تطوع له الألسنة [٢]، وهو المقصود بطلب الخفة.

وقد ذكرت هذه الضوابط مختصرة أو على وجه الإجمال، وقد تحدث صاحب كتاب الاختيار عن هذه الضوابط مشروحة، ومقترنة بالأمثلة

(١) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص١١٤، المرشد الوجيز لأبي شامة ص١٧٢، وينظر: الاختيار ص٧٦.

(٢) الاختيار ص٢٥٤ – ٢٨٢، الإيضاح في علم القراءات ص١٢٩ – ١٣٢.

والنماذج [١]. وقد صاغها في مناهج عامة للاختيار، قد استنبطها من أقوال الأئمة والقراء، والتي بنو عليها اختياراتهم وعلى ضوئها اختاروا وانتقوا من القراءات، وقد حصرها في أربعة مناهج عامة وهي: المنهج اللغوي، المنهج المعنوي، المنهج الأثري، المنهج الرسمي [٢]. وهو ما اعتمد عليه البحث في التصنيف والدراسة، **ووضعها كمعايير تحت مسميات:**

١- معيار اللغة.

٢- معيار المعنى.

٣- معيار الأثر.

٤- معيار رسم المصحف.

مع ذكر المقصود بهذه المعايير، وتصنيف قراءة، أو اختيار أبي عمرو بن العلاء؛ وفقًا لها، وقد تتداخل هذه المعايير فيقع للقارئ الواحد استعمال أكثر من معيار للاختيار، وإليك التفصيل في الصفحات التالية:

(١) ينظر: الاختيار ص٢٥٤ – ٢٨٢.

(٢) ينظر: الاختيار ص٤٦٧ – ٥٠٧.

المبحث الثاني

معايير اختيار القراءة عند أبي عمرو بن العلاء

المطلب الأول: معيار اللغة.

المطلب الثاني: معيار المعنى.

المطلب الثالث: معيار الأثر.

المطلب الرابع: معيار الرسم.

المطلب الأول: معيار اللغة:

يعتمد هذا المعيار على اللغة وفصاحتها في الاختيار، فيختار القارئ القراءة بهذا الوجه أو ذاك، لقوته في العربية، وكونه على الأقيس، والأشهر، والأفصح لغة ونحوًا وإعرابًا، ومما يدخل تحت هذا؛ اختيار قراءة ما لموافقتها ومناسبتها للسان القارئ ولغته ولهجته، أو لكونها على لغة قريش، ومما يدل على هذا المنهج:

قال يحيى بن المبارك(٢٠٢هـ) :«كان أبو عمرو قد عرف القراءة، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من (لغة) النبي (ﷺ) وجاء تصديقه في كتاب الله عزّ وجلّ»[(١)]. فأبي عمرو كان يختار من القراءات القرآنية الأشهر والأفصح عند العرب، ويختار أيضًا القراءة التي توافق لغة النبي (ﷺ).

وقال ابن مجاهد(٣٢٤هـ)عن أبي عمرو:" وكان مقدمًا في عصره، عالمًا بالقراءة ووجوهها، قدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية متمسكًا بالأثار، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله"[(٢)]. فأبو عمرو كان إمام الناس في هذا المعيار.

(١) معرفة القراء ٢٢٩/١، وينظر: الاختيار، ص٤٧٩.

(٢) السبعة في القراءات، ص٨١.

وقال أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) : « قال لي أبو يعقوب الأزرق إن ورشًا لما تعمق في النحو وأَحْكَمَهُ ، اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش»[١]. فاعتماد المعيار اللغوي؛ يعود إلى إحكام اللغة والتعمق فيها.

وذكر الإمام مكي (٤٣٧هـ):" أن أكثر اختيارات القراء، إنما تقع في الحرف، إذا اجتمع فيه قوة وجهة في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"[٢].

فمن أسباب اختيار القراءة المعيار اللغوي؛ وهو قوة الوجه في اللغة، وبما يندرج تحته من قياسات تعتمد على الأقيس والأشهر، والأفصح، واختيار لغة قريش أو لغة النبي (ﷺ)، أو بما وافق لهجة القارئ. وقد اعتمد أبو عمرو على هذا المعيار في اختيار قراءاته، وسوف نرى أثر هذا المعيار من خلال النماذج التالية:

١-{وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم}

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي ضم الْيَاء وَفتحهَا وَإِدْخَال الْألف فِي قَوْله {وَمَا يَخْدَعُونَ}، فَقَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو {وَمَا يَخْدَعُونَ}بِالْألف وَالْيَاء مَضْمُومَة، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ{وَمَا يَخْدَعُونَ }بِفَتْح الْيَاء بِغَيْر ألف[٣].

التوجيه والتعليل:

قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم}بِالْألف وَاحْتج أَبُو عَمْرو بِأَن قَالَ إِن الرجل يُخَادع نَفسه وَلَا يخدعها قَالَ الْأَصْمَعِي لَيْسَ أحد

(١) المصدر السابق ٣٢٦/١، وينظر: الاختيار، ص ٤٧٩.

(٢) الإبانة ص ١٠٠، وينظر: قواعد نقد القراءات، ص ٣٦٨.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٤١، ومعاني الأزهري ١٣٣/١، والنشر ٢٠٧/٢.

يخدع نَفسه إِنَّمَا يخادعها، وَقَرَأَ أهل الشَّام والكوفة {وَمَا يَخْدَعُونَ}بِغَيْر ألف، وحجتهم فِي ذَلِك أَن الله أخبر عَن هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقين أَنهم يخادعون الله وَالَّذين آمنُوا بقَوْلهمْ:{آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِاليومِ الآخِرِ}فَأثْبت لَهُم مخادعتهم الله وَالْمُؤمنِينَ، ثمَّ يخبر عَنْهُم عقيب ذَلِك أَنهم لَا يخادعونه وَلَا يخادعون إِلَّا أنفسهم، فَيكون قد نفى عَنْهُم فِي آخر الْكَلَام مَا أثْبته لَهُم فِي أَوله، وَلكنه أخبر أَن المخادعة من فعلهم، ثمَّ إِن الخدع إِنَّمَا يَحِيق بهم خَاصَّة دونه"(١).

رجح أبو عمرو جانب اللغة، بقوله: إن الرجل يخادع نفسه ولا يخادعها، وهي من المفاعلة التي تختص بفعل الواحد.

وقد وضح مكي ابن أبي طالب(٤٣٧هـ) هذه المعاني، بقوله: "وعلة من قرأ بغير ألف أن أهل اللغة حكوا: خادع وخدع بمعنى واحد، والمفاعلة قد تكون من واحد، كقولهم: داويت العليل، وعاقبت اللص، فلما كان " خادَع وخدَع"، بمعنى واحد اختار "خدع" فحمله على معنى الأول، لأنه بمعنى "يخدعون". وأيضًا فإن "فَعَل" أخصُّ بالواحد من فاعل إذ "فاعل" أكثر ما يكون من اثنين، ويقوي هذا المعنى أن مخادعتهم، إنما كانت للنبي(ﷺ)وللمؤمنين، ولم يكن من النبي والمؤمنين لهم مُخادعة، فدل على أن الأول من واحد بمعنى "يخدعون" فجرى الثاني على معنى الأول، ويدل على ذلك قوله لنبيه عليه السلام:{وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ}(٢) فالخداع منهم خاصة كان، وقد أجمعوا على:{وَهُوَ خَادِعُهُمْ}(٣)من خدع، وأيضًا فإن الإخبار جرى عنهم في صدر الأية بالمخادعة لله، فيبعد أن تنفى عنهم تلك المخادعة التي أوجبها لهم، وأخبرنا عنهم بالمخادعة في

(١)حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٨٧.

(٢)سورة الانفال ٦٢ .

(٣)سورة النساء١٤٢ .

صدر الأية. ومعنى" يخادعون الله" أي أولياء الله وأنبياء الله، ومعنى الخداع إظهار خلاف ما في النفس، والنبي والمؤمنون لا يفعلون معهم هذا. وعلة من قرأه بألف؛ إنما لما كان " يخادعون ويخدعون" في اللغة بمعنى واحد أجرى الثاني على لفظ الأول إذ معناهما" يخدعون أولياء الله"، فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين؛ أن تكونا بلفظ واحد. وأيضًا فإن المبرد قال: معناه" وما يخادعون بتلك المخادعة المذكورة أولًا إلا أنفسهم، إذ وبالها راجع عليهم" فوجب ألا يختلف اللفظ، لأن الثاني هو الأول. وقد قال **أبو عمرو**: ليس أحد يخدع نفسه، وإنما يخادعها، فوجب أن يقرأ: " وما يخادعون إلا أنفسهم" إذ لا يخدعون أنفسهم؛ إنما يخادعونها"(١).

فالقارئ لعلة القراءتين يقتنع بتوجيههما، ولا مجال للترجيح؛ إنما إبراز حجة أبي عمرو من خلال تعبيره، وحجته تتعلق بجانب اللغة، فليس –على حد قوله– أحد يخدع نفسه؛ إنما يخادعها، وهي من المفاعلة التي تكون من واحد. فوجب أن يُقرأ: "وما يخادعون إلا أنفسهم" إذ لا يخدعون أنفسهم إنما يخادعونها.

المعنى الدلالي:

قوله: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا}، يخادعون: يفاعلون، من الخدع، يقال: خدعته خدْعًا وخدَعًا وخديعةً، إذا أظهر له غير ما يضمر. والمعنى: أن هؤلاء المنافقين يظهرون غير ما فِي نفوسهم ليدرءوا عنهم أحكام الكفر فِي ظاهر الشريعة من القتل والجزية وغيرهما. فإن قيل: المفاعلة تكون بين اثنين، والله تعالى يَجِلُّ أن يشاركهم فِي الخداع، فما وجه قوله: يخادعون الله؟ قيل: يخادعون ههنا بمعنى: يخدعون. قال أبو عبيدة: خادعت الرجل بمعنى: خدعته. والمفاعلة كثيرًا ما يقع من الواحد، كالمعافاة والمعاقبة وطارقت النعل، على هذا. وقال الحسن: يخادعون الله: أي نبيه، لأن الله بعث نبيه بدينه، فمن أطاعه فقد أطاع

(١)الكشف ١/٢٢٤،٢٢٥ .

الله كما قال الله تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}(١)، وقال: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ}(٢)، وإذا خادعوا النبي(ﷺ)فقد خادعوا الله. وقوله: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ}(٣) قرئ بوجهين: فمن قرأ بالألف قال: هو من المفاعلة التي تقع من الواحد كقوله: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ}، فلما وقع الاتفاق على الألف فِي قوله: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ} أجري الثاني على الأول طلبًا للتشاكل. ومن قرأ: يخدعون قال: إن فَعَلَ أُوِّلَ بفعل الواحد، من فاعل الذي فِي أكثر الأمر يكون لفاعلين. ومعنى قوله: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ} ؛هو أنهم طلبوا الخداع فلم يخدعوا الله ولا المؤمنين وما خدعوا إلا أنفسهم، لأن وبال خداعهم عاد عليهم، لا أن الله تعالى يطلع نبيه على أسرارهم ونفاقهم فيفتضحون فِي الدنيا، ويستوجبون العقاب فِي العقبى"(٤). فخدع وخادع بمعنى واحد، وهو إظهار خلاف ما يبطن، والمفاعلة كما تكون من اثنين يمكن أن تكون من واحد كما وردت الأمثلة.

تعليق واستنتاج:

من خلا ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، ونافع، وابن كثير، {وَمَا يُخَادِعُونَ} بالألف، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي {ومَا يَخدَعُون}من دون ألف.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو اللغة، فهو يرى أن المخادعة من المفاعلة تكون من واحد، ويحتج بقوله:" إن الرجل يُخَادع

(١) سورة النساء: ٨٠ .

(٢) سورة الفتح: ١٠.

(٣) سورة البقرة: ٩.

(٤) التفسير الوسيط للواحدي، ٨٦/١،٨٧.

نَفسه وَلَا يخدعها"؛ مع مشاكلة أو مجانسة اللفظ في صدر الأية {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ}.

٣- يرى الباحث معيار اختيار القراءة الأخرى متعلق بجانب اللغة أيضًا، فهم يرون أن فعل أو (خدع) أخص بالواحد من فاعل(خادع)؛ إذ أكثر ما يكون من اثنين، وأن مخادعتهم إنما كانت للنبي والمؤمنين، ولم يكن من النبي والمؤمنين لهم مخادعة.

٤- دلالة المعنى في القراءتين واحد؛ من الخدع الذي هو إظهار خلاف ما يبطن.

٢-{وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتَلفُوا فِي نصب اللَّام ورفعها من قَوْله {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}، فَقَرَأَ نَافِع وَحده {حَتَّى يَقُولَ} رفعا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {حَتَّى يَقُولَ} نصبًا[٢].

التوجيه والتعليل:

ذكر أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ)قوله تعالى:"{وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ}؟ هذه قراءة أهل الحرمين وقرأ أهل الكوفة والحسن **وأبو عمرو**: (حتى يقول الرسول) بالنصب وهو اختيار أبي عبيدة وله في ذلك حجتان:

(١) سورة البقرة: ٢١٤.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٨١، والتيسير في القراءات السبع، ص٨٠، والنشر ٢٢٧/٢.

* **إحدهما:** عن **أبي عمرو** قال: (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب.

* **والحجة الاخرى:** حكاها عن الكسائي قال: إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل"[(١)]. فقوله تعالى "حتى يقول" يُقرأ بالرفع والنصب، واختيار أبي عمرو قراءة النصب، وعلل لاختياره بقوله: إن "زلزلوا" فعل ماض و"يقول" فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب.

وذكر ابن خالويه(٣٧٠هـ): "قوله تعالى: حَتَّى يَقُولَ. تقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه أراد بقوله «وَزُلْزِلُوا»: المضيّ، وبقوله «حَتَّى يَقُولَ»: الحال. ومنه قول العرب: قد مرض زيد حتى لا يرجونه. فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال». والحجّة لمن نصب: أنه لم يجعل «القول» من سبب قوله: «وَزُلْزِلُوا». ومنه قول العرب: قعدت حتى تغيب الشمس، فليس قعودك سببا لغيبوبة الشمس. وتلخيص ذلك: أن من رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى: الماضي، ومن نصبه كان بمعنى: الاستقبال. وأضمرت له عند البصريين مع حتى «أن» لأنها من عوامل الأسماء فأضمروا مع الفعل ما يكون به اسما"[(٢)]. فيجوز في قوله تعالى: "حتى يقول" الرفع والنصب، وقد فصل النحاة هذه المسألة [(٣)]، وقد لخصها ابن مالك(٦٧٢هـ) بقوله:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس، ص١٠٧. معاني القرآن للنحاس١/١٨،١٩.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ص٩٥،٩٦.

(٣) ومن هؤلاء: سيبويه(١٧٠هـ) باب ما يكون العمل فيه من اثنين، وذلك قولك: سرت حتّى يدخلها زيداً، إذا كان دخول زيدٌ لم يؤده سيرك ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤديه، ولكنك لو قلت: سرت حتى يدخلها ثقلى، وسرت حتى يدخلها بدنى، لرفعت لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك.وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية: " وزلزلوا حتى =

=

يقول الرسول "؛ وهي قراءة أهل الحجاز. وتقول: سرت حتى يدخلها زيدٌ وأدخلها، وسرت حتى أدخلها ويدخلها زيدٌ إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك وهو الذي أداه، ولا تجد بداً من أن تجعله ههنا في تلك الحال، لأن رفع الأول لا يكون إلا وسبب دخوله سيره.وإذا كانت هذه حال الأول لم يكن بد للآخر من أن يتبعه، لأنك تعطفه على دخولك في حتى.الكتاب٣/٢٥،٢٦.

وقال ابن السراج(٣١٦هـ) اعلم: أن "حتى" إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعلٌ مضارع أضمر بعدها "أنْ" ونصب الفعل، وهي تجيء على ضربين: بمعنى "إلى" وبمعنى "كي" فالضرب الأول قولك: أنا أسيرُ حتى أدخلَها والمعنى: أسير إلى أن أدخلَها، وسرت حتى أدخلَها، كأنه قال: سرت إلى دخولِها، فالدخول غايةٌ للسير وليسَ بعلةٍ للسير، وكذلك: أنا أقف حتى تطلعَ الشمسُ، وسرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، والضربُ الآخر أن يكون الدخول علة للسيرِ، فتكون بمعنى "كي" كأنه قال: "سرتُ كي أدخلَها" فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن، كما تقول: أسلمت حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمته كي يأمر لي بشيءٍ "فَحتَّى" متى كانت من هذين القسمين اللذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي متعلقة به، وهي من الجملة التي قبلها، فهي ناصبة وإن جاءت بمعنى العطف فقد تقع ما بعدها جملة، وارتفاع الفعل بعدها على وجهين: على أن يكون الفعل الذي بعدها متصلًا بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعًا منه ولا بدّ في الجميع من أن يكون الفعلُ الثاني يؤديه الفعل الأول، فأما الوجه الأول فنحو قولك: سرتُ حتى أدخلَها، ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما، كمعنى الفاء إذا عطفت بها فقلت: سرت فأنا أدخلَها، وصلت الدخول بالسير، كما قال الشاعر:

تُرادى عَلَى دِمْنِ الحِيَاضِ فإنْ تَعَفْ ... فإنَّ المُنَدَّى رِخْلَةٌ فَرُكُوبُ

وأما الوجه الثاني من الرفع: فأن يكون الفعلُ الذي بعد "حتَّى" حاضرًا ولا يراد به اتصاله بما قبله، ويجوز أن يكون ما قبله منقطعًا، ومن ذلك قولك: لقد سرت حتى أدخلها...وعلى ذلك قرئ: {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} وحتى يقولُ: مَنْ نصبَ جعلَهُ غايةً، ومَن رفَع جعلَه حالًا. الأصول في النحو٢/١٥٢،١٥٣.

وذكر أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين

=

" **ص:** المنصوب بعد حتى؛ مستقبل، أو ماض في حكمه، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها، أو متسببا عنه، وإن كان الفعل حالا أو مؤولا به رفع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى، وكون ما بعدها فضلة متسببًا عما قبلها ذا محل صالح للابتداء، فإن دل على حدث غير واجب تعين النصب خلافًا للأخفش. ش: حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كي، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي قبلها، وإما حرف ابتداء بمنزلة الفاء، فتأتي بعد تمام الكلام،

=

والكوفيين، مسألة: [هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟، ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قولك "أطع الله حتى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلعَ الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك "مَطَلْتُهُ حتى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف". وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها. ٢/٢٨٩.

وفي موضع آخر يقول ابن القيم(٧٦٧هـ): "هذا الموضع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى" الجارة، سواء كانت لانتهاء الغاية نحو: {وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ} [البقرة:٢١٤] أو للتعليل نحو: {لا تُنفِقوا عَلىٰ مَن عِندَ رَسولِ اللَّهِ حَتّىٰ يَنفَضّوا} [المنافقون:٧] أو محتملة لهما نحو: {فَقـٰتِلوا التي تَبْغِي حَتّىٰ تَفيءَ إِلىٰ أَمْرِ اللهِ} [الحجرات:٩] وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا كما مثل، فأما إن كان حالا أو مؤولا بالحال تعين رفعه فمن الحال قولهم: "مرض حتى لا يرجونه" ومن المؤول به قراءة نافع {حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ} [البقرة:٢١٤] إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك: وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبله". إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٧٧٧،٧٧٨.

داخلة على جملة محصلة المعنى، مسببة عما قبلها، متصلة به، أو منقطعة عنه، فيليها المضارع مرفوعا لكونه مستأنفا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم"(١).

فسبب نصب الفعل بعد "حتى" أنه مستقبل أو في حكمه؛ وعلامته أن ما بعدها غاية لما قبلها؛ فهي حرف بمعنى إلى أو كي، وسبب الرفع كونه حالًا أو مؤول به، وعلامته صلاحية جعل الفاء مكان حتى، وكون ما بعدها فضله متسببًا عما قبلها؛ فحتى ابتدائية.

وقال بذلك أيضًا ابن يعيش(٦٤٢هـ): "فأمّا قوله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}، فقد قرئ برفع الفعل الذي هو "يقول" ونصبِه، فالنصب على وجهين؛ وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذَا الرسولُ في حالِ قول، والآخرُ أن تكون "حتّى" بمعنَى "كَيْ"، فتكون الزلزلة علّة للقول، كأنه لمّا آلَ إلى ذلك؛ صار كأنه علّة له. والرفع على وجهين أيضًا: أحدهما: أن يكون "الزلزال" اتصل بالقول بلا مُهلة بينهما، لأنّ القول إنما كان عن الزلزلة غيرَ منقطع، والآخرُ أن يكون "الزلزال" قد مضى، والقولُ واقع الآن، وقد انقطع الزلزال"(٢).

فعلة النصب أن ما بعد "حتى" مستقبل، وعلامته؛ كون ما بعدها غاية لما قبلها، وهو تعليل أبي عمرو وحجته في اختيار النصب، وهي حجة تتعلق باللغة وقواعدها.

المعنى الدلالي:

{وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ} فَمَعْنَى زُلْزِلُوا: خُوِّفُوا وَأُزْعِجُوا إِزْعَاجًا شَدِيدًا...وَقَوْلُهُ: حَتَّى يَقُولَ أَيِ: اسْتَمَرَّ ذَلِكَ إِلَى غَايَةٍ، هِيَ: قَوْلُ الرَّسُولِ وَمَنْ مَعَهُ: مَتَى نَصْرُ اللَّهِ وَالرَّسُولُ هُنَا: قيل: هو محمد (ﷺ)وقيل: هو

(١) شرح التسهيل لابن مالك٤/٥٣.

(٢) شرح المفصل٤/٢٤٧.

شعياء(إليسع) وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ رَسُولٍ بُعِثَ إِلَى أُمَّتِهِ. وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ، وَالْأَعْرَجُ، وَنَافِعٌ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ: بِالرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى يَقُولَ وَقَرَأَ غَيْرُهُمْ: بِالنَّصْبِ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ لِحَالٍ مَاضِيَةٍ، وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ أَنْ عَلَى أَنَّهُ غَايَةٌ لِمَا قَبْلَهُ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: وَزُلْزِلُوا وَيَقُولُ الرَّسُولُ بِالْوَاوِ بَدَلَ حَتَّى، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الرَّسُولَ وَمَنْ مَعَهُ بَلَغَ بِهِمُ الضَّجَرُ إِلَى أَنْ قَالُوا هَذِهِ الْمَقَالَةَ الْمُقْتَضِيَةَ، لِطَلَبِ النَّصْرِ، وَاسْتِبْطَاءِ حُصُولِهِ، وَاسْتِطَالَةِ تَأَخُّرِهِ، فَبَشَّرَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ: أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: حَتَّى يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا: مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ، وَيَقُولُ الرَّسُولُ (ﷺ): أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ، وَلَا مُلْجِئَ لِهَذَا التَّكَلُّفِ، لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ وَمَنْ معه: مَتى نَصْرُ اللَّهِ ليس فيها إِلَّا اسْتِعْجَالُ النَّصْرِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا زَعَمُوهُ مِنَ الشَّكِّ وَالِارْتِيَابِ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَسِّفِ. وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي يَوْمِ الأحزاب، أصاب النبي (ﷺ)يَوْمَئِذٍ وَأَصْحَابَهُ بَلَاءٌ وَحَصْرٌ. وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ بَلَاءٍ، وَأَنَّهُ مُبْتَلِيهِمْ فِيهَا، وَأَخْبَرَهُمْ: أَنَّهُ هَكَذَا فَعَلَ بِأَنْبِيَائِهِ وَصَفْوَتِهِ لِتَطِيبَ أَنْفُسُهُمْ"[1]. فالمعنى الدلالي على قراءة الرفع على أنه حكايةً لحالٍ ماضية؛ فالتخويف والقول قد وقعا، والنصب على أن القول غاية لما قبله من الزلزلة أو التخويف.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قَرَأَ نَافِع وَحده{حَتَّى يَقُولَ}رفعًا، وَقَرَأَ **أبو عمرو** والْبَاقُونَ {حَتَّى يَقُولَ}نصبًا.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو اللغة، فقد ذكر أن (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب. وأضاف الكسائي أن الفعل الماضي إذا تطاول صار بمنزلة

(١) فتح القدير ٢٤٧/١.

المستقبل، وكذلك حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كي، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي قبلها.

٣- ويرى الباحث أن قراءة الرفع لها وجه من اللغة أيضًا؛ فحتى بمنزلة الفاء، تأتي بعد تمام الكلام، داخلة على جملة محصلة المعنى، مسببة عما قبلها، متصلة به، أو منقطعة عنه، فيليها المضارع مرفوعا لكونه مستأنفا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم وهو قول ابن مالك.

٤- يرى الباحث أن المعنى الدلالي يختلف باختلاف القراءتين؛ فمعنى قراءة الرفع أنه حكاية للحال الماضية؛ فالتخويف والقول قد وقعا، والمعنى على قراءة النصب أن القول غاية لما قبله من الزلزلة أو التخويف.

٣- {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي نصب الرَّاء ورفعها من قَوْله {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ}، فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَأَبَان عَن عَاصِم {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ}رفعا، وَكَذَلِكَ روى عبد الحميد بن بكار بِإِسْنَادِهِ عَن ابْن عَامر وأحسب الْأَخْفَش تَابعه، وَقَرَأَ نَافِع وَحَفْص عَن عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {لَا تُضَارَّ} نصبًا[٢].

التوجيه والتعليل:

وَمَنْ قَرَأَ {لاتُضَارّ} برفع الراء فإن المنذري أخبرني عن أحمد بن يحيى أنه قال: كان ابن كثير **وأبو عمرو** يقرآن {لاتُضَارُّ}، قال: وأحسِبُهما آثرا الرفع عطفا

(١) سورة البقرة: من الآية٢٣٣.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٨٣، والحجة للقراء السبعة٢/٣٣٣، المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري، ص ١٤٦.

على قوله: {لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ} فأتبعا الرفع الرفع وجعلاه خبرًا، والمعنى نهي. قال: والقراءة بالنهي، لأنه نهي صريح"(١). اختار أبو عمرو الرفع عطفًا على ما قبله.

وذكر ابن زنجلة(٤٠٣هـ):" قَرَأَ ابْن كثير **وَأَبُو عَمْرو** {لَا تُضَارُ وَالِدَة} بِالرَّفْع على الْخَبَر وحجتهما قَوْله قبلهَا {لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسعَهَا} فأتبعا الرّفْع الرّفْع نسقًا عَلَيْهِ وجعلاه خَبرًا بِمَعْنى النَّهْي، فَإِن قلت إِن ذَلِك خبر وَهَذَا أَمر؛ قيل: فَالْأَمْر قد يَجِيء على لفظ الْخَبَر فِي التَّنْزِيل أَلا ترى قَوْله{والمطلقات يتربصن بأنفسهن} و {لَا تظْلمُونَ وَلَا تظْلمُونَ} وَالْأَصْل لَا تضارر، وَالْعرب لَا تذكر فِي الْأَفْعَال حرفين من جنس وَاحِد متحركين فسكن الأول وأدغم فِي الثَّانِي وَهُوَ وَإِن كَانَ مَرْفُوعًا فِي معنى النَّهْي. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {لَا تُضَارَ} بِفَتْح الرَّاء على النَّهْي وحجتهم قِرَاءَة ابْن مَسْعُود وَابْن عَبَّاس قَرَأَ ذَلِك / لَا تضارر / براءين فَدلَّ ذَلِك على أَنه نهي مَحْض فَلَمَّا اجْتمعت الراءان أدغمت الأولى فِي الثَّانِيَة وَفتحت الثَّانِيَة لالتقاء الساكنين وَهَذَا هُوَ الِاخْتِيَار فِي التَّضْعِيف إِذا كَانَ قبله فتح أَو ألف"(٢).

فحجة من قرأ بالفتح وجود الأثر بقراءة ابن مسعود وابن عباس، ومن قرأ بالرفع- وهو اختيار قراءة أبي عمرو- فبالعطف على ما قبله وهو أحسن لتشابه اللفظ، وجعلاه خَبرًا بِمَعْنى النَّهْي، فَإِن قلت إِن ذَلِك خبر وَهَذَا أَمر قيل فَالْأَمْر قد يَجِيء على لفظ الْخَبَر فِي التَّنْزِيل، ويستفاد النهي من النفي فالفعل قد يأتي بلفظ الخبر ويُراد به النهيُ وهو موجود.

(١) معاني القراءات للأزهري ٢٠٦/١.

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة، ص ١٣٦، وينظر: الحجة للقراء السبعة٣٣٣/٢.

فقد ذكر السخاوي(٦٤٣هـ):" كما أن قوله عز وجل:{لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}، في قراءة من رفع، لفظه لفظ الخبر وتأويله النهي، ومثله كثير؛ فالشيء قد يكون له لفظ وتأويله على خلاف ذلك فنعطيه ما يستحقه لفظًا ونتأول معناه على ما وضع له"(١). فالشيء قد يكون له لفظ وتأويله على خلاف ذلك.

وذكر ابن مالك(٦٧٢هـ):" ثم قلت: كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهي من منفيه، فمثال الأول قوله تعالى {والمطلّقات يتربّصْن بأنفسهنّ ثلاثة قروء}. ومثال الثاني قوله تعالى:{لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}بضم الراء وهي قراءة ابن كثير"(٢).

فقد جاء الأمر على لفظ الخبر، ومعنى ذلك يقول الزركشي(٧٤٥هـ):" فإن النهي قد يأتي بلفظ الخبر كالنهي بلفظ الطلب إذا جاء لتقرير الحكم أو جاء بذمه أو ذم فاعله أو البغض والكراهية أو عدم الحب وهو أبلغ في الخطاب من النهي"(٣).

فالنهي بلفظ الخبر جاء هنا لتقرير الحكم. وهكذا نرى أن اختيار أبي عمرو جاء لأمر لغوي عطفًا على ما قبله ومجانسة للفظه، والمعنى تقرير الحكم بإفادة النهي.

المعنى الدلالي:

قال تعالى {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}على النهي وقرأ أبَّان عن عاصم (لا تضارر والدة) بكسر الراء الاولى وقيل المعنى: لا تدع رضاع ولدها لتضر به ما غيظا على ابيه، وقرأ أبو عمرو وابن كثير {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}بالرفع على الخبر الذي

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة٢/٥٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٦، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٦/٢٦٢١.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، [بدر الدين الزركشي] ٦/٨٨.

فيه معنى الإلزام، وروى يونس عن الحسن قال يقول لا تضار زوجها فتقول لا أرضعه، ولا يضارها فينزعه منها وهي تقول أنا أرضعه"(١).

فالمعنى على قراءة النصب لا تدع رضاع ولدها لتضر به غيظًا على أبيه فالنهي صريح، وعلى قراءة الرفع النهي غير صريح؛ جاء على صورة الخبر.

وذكر السمرقندي(٣٧٣هـ):"{لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا}يقول: لا ينزع الولد من الأم لكونها أحق بولدها من غيرها. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ولا تضارُّ بضم الراء على معنى الخبر تبعاً لقوله: {لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا}، ولفظه لفظ الخبر والمراد به النهي، وقرأ الباقون: بالنصب على صريح النهي"(٢).

وضح السمرقندي ما ذكرناه من النهي الصريح في قراءة النصب، والنهي في صورة الخبر والذي جاء بمعنى الإلزام، وهو أبلغ في الخطاب من النهي الصريح؛ لأنه يحمل إلى جانب الأمر التقرير للحكم.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أراء يتضح ما يأتي:

١- قَرَأَ ابْن كثير و**أَبُو عَمْرو** وَأَبَان عَن عَاصِم {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ}رفعًا، وَكَذَلِكَ روى عَن ابْن عَامر، وَقَرَأَ نَافِع وَحَفْص عَن عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {لَا تُضَارَّ} نصبًا.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند **أبي عمرو**؛ هو اللغة؛ عطفًا للفظ على ما قبله، وفيه ما فيه من المجانسة، وهو أحسن لتشابه اللفظ، وقد يستفاد الأمر من مثبت الخبر، والنهي من منفيه كما ذكر ابن مالك.

(١) معاني القرآن للنحاس ٢١٧/١.

(٢) بحر العلوم ١٥٣/١.

٣- يرى الباحث معيار اختيار القراءة الأخرى بالنصب؛ هو ورود الأثر في قراءة ابن مسعود وابن عباس.

٤- المعنى الدلالي للقراءتين يتقارب، ففي قراءة النصب النهي صريح، وفي قراءة الرفع نهي في صورة الخبر، والنهي في صورة الخبر أبلغ في الخطاب من النهي الصريح كما قال الزركشي، ففي قراءة الرفع معنى قراءة النصب، وزيادة من تقرير الحكم وبلاغة الخطاب.

٤-{قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي فتح السِّين وَكسرهَا من قَوْله {عَسَيْتُم}، والقتال[٢]، قَرَأَ نَافِع {عَسَيْتُم}بِكَسْر السِّين فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَفتح السِّين الْبَاقُونَ [٣].

التوجيه والتعليل:

قال الفراء (٢٠٧هـ):"بعضُ العربِ يقولُ:{هَلْ عَسِيتُمْ}،ولستُ أَشْتهيها؛ لأنها شاذةٌ، واللغةُ: {عَسَيْتُمْ}، بفتحِ السينِ"[٤]. ففي سين عسيتم لغتان: الكسر، وهي لغة بعض القبائل وهي شاذة، والفتح، وهي لغة العامة.

وأكد ذلك ابن زنجلة(٤٠٣هـ) يقول:" قَرَأَ نَافِع{هَلْ عَسِيتُمْ}، بِكَسْر السِّين وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْح هما لُغَتَانِ تَقول الْعَرَب عَسَيْت أَن أفعل وعسيت قَالَ أَبُو عبيد: الْقِرَاءَة عندنَا هِيَ الْفَتْح لِأَنَّهَا أعرف اللغتين وَلَو كَانَ عسِيتم لقرئت (عَسِي رَبنَا) وَمَا اخْتلفُوا فِي هَذَا الْحَرْف وَقد حُكيَ عَن أبي عَمْرو أَنه كَانَ يحْتَج بِهَذِهِ

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٤٦.

(٢) سورة محمد: من الآية٢٢.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٨٦، والتيسير في القراءات السبع، ص ٨١، النشر٢/٢٣٠، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص ٣٠٧.

(٤) كتاب فيه لغات القرآن للفراء، ص٣٥.

الْحجَّة"[١]. قُرئ "عسيتم" بكسر السين وفتحها لغتان، والفتح أعرف اللغتين، وهو اختيار أبي عمرو، وسبب اختياره ما حُكي عنه أنه كان يحتج بإجماع القراء على فتح السين في {عَسَى رَبُّنَا} . ومما يدل على أن الكسر والفتح لغتان ما قاله النحاة، ومن ذلك " يجوز كسر سين "عسى" وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم، أو مخاطب أو غائب والفتح أكثر، ولذلك قال: "وانتقا الفتح زكن". أي: واختيار الفتح علم"[٢]. فالكسر والفتح لغتان والفتح أشهر وأعم.

وذكر أبو حيان (٧٤٥هـ):"قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْأَكْثَرُ فَتْحُ السِّينِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَوَجْهُ الْكَسْرِ قَوْلُ الْعَرَبِ: هُوَ عَسٌ بِذَلِكَ، مِثْلُ: حرٍ وشجٍ، فَإِنْ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ فَقِيَاسُ عَسِيتُمْ، أَنْ يُقَالَ: عَسِيَ زَيْدٌ، مِثْلُ: رَضِيَ، فَإِنْ قِيلَ: فَهُوَ الْقِيَاسُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَسَائِغٌ أَنْ تَأْخُذَ بِاللُّغَتَيْنِ وَتُسْتَعْمَلُ إِحْدَاهُمَا فِي مَوْضِعِ الْأُخْرَى، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ.انْتَهَى. وَالْمَحْفُوظُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُ لَا تُكْسَرُ السِّينُ إِلَّا مَعَ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَنُونِ الإناث، نحو: عسيت، وَعَسِينَ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ لَا الْوُجُوبِ، وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَلَا يُسَوَّغُ الْكَسْرُ نَحْوَ: عَسَى زَيْدٌ وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا، والهندان عسيا، وعساك، وعساني، وَعَسَاهُ. وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَدْفُوِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَكْسِرُونَ السِّينَ مِنْ عَسَى مَعَ الْمُضْمَرِ خَاصَّةً، وَإِذَا قِيلَ: عَسَى زَيْدٌ فَلَيْسَ إِلَّا الْفَتْحُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ الْمُضْمَرُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَوْ كَانَ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السين لقرىء: عَسِيَ رَبُّكُمْ وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ بِهَذِهِ اللُّغَةِ"[٣]. فيجوز كسر السين وفتحها

(١) حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٣٩,١٤٠..

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي١/٥٢٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام١/٣١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/٣٤٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١/٢٩٢.

(٣) البحر المحيط٢/٥٧١،٥٧٢. التذييل والتكميل٤/٣٥٨،٣٥٧. لسان العرب١٥/٥٥(ع س وى).

إذا اتصل بها المضمر وهي لغة أهل الحجاز، وفيما عدا ذلك يفتح وجوبا، والفتح في الجميع لغة العامة وهو الأكثر والأشهر؛ ولذلك اختارها أبو عمرو.

المعنى الدلالي:

"هَلْ عَسَيْتُمْ. قرأ نافع: هَلْ عَسَيْتُمْ بكسر السين، وقرأ الباقون: بالنصب، وهي اللغة المعروفة. والأول لغة لبعض العرب هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ أَلَّا تُقاتِلُوا، يعني إذا بعث الله لكم ملكاً وفرض عليكم القتال، لعلكم لا تقاتلون وتجبنون عن القتال"(١). فالمعنى لعلكم تجبنون عن القتال، ولا يختلف باختلاف القراءة، فالقراءتان لغتان عند العرب؛ فسائغ أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع الأخرى مع اعتبار الأشهر والأعرف فيهما.

تعليق واستنتاج:

من خلا ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي {عَسَيْتُم} بفتح السِّين، وقَرَأَ نَافِع وحده {عَسِيْتُم} بِكَسْر السِّين.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو اللغة، فالفتح في السين أعرف، وأشهر، وأفصح؛ ويدل على ذلك ما حُكي عنه في اختياره أن حجته إجماع القراء على قوله تعالى {عَسَى رَبُّنَا} بالفتح، ويضاف إلى ذلك معيار آخر وهو أن الفتح قراءة الجمهور؛ فقد قرأ به الجميع ما عدا نافع.

٣- يرى الباحث معيار القراءة الأخرى أن لها وجه من اللغة؛ وإن كان نادرًا، أو غير شائع، وهي لغة أهل الحجاز مع المضمر خاصة.

٤- المعنى الدلالي واحد لا يختلف باختلاف القراءة؛ فالقراءتان لغتان وردتا عن العرب مع اعتبار الأشهر والأفصح.

(١) بحر العلوم للسمرقندي١/١٦٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٢/٢٠٩.

٥-{فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي ضم الْكَاف وإسكانها من قَوْله {أكلهَا}، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو {فَآتَت أُكلَهَا} خَفِيفَة سَاكِنة الْكَاف، وَكَذَلِكَ كل مُضَاف إِلَى مؤنث، وفارقهما أَبُو عَمْرو فِيمَا أضيف إِلَى مُذَكّر مثل {أُكُله}[٢]، أَو غير مُضَاف إِلَى مكنى مثل قَوْله {أُكُلٍ خَمْطٍ}[٣]، فالأكل مثقلة عِنْد أبي عَمْرو وخففاها، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة، وَالْكسَائِيّ {أكلهَا} و {أُكُله} و {أُكل} و {الْأُكل}[٤] مثقلة فِي جَمِيع الْقُرْآن[٥].

التوجيه والتعليل:

ذكر ابن خالويه(٣٧٠هـ)أن:" قوله تعالى:{فَآتَتْ أُكُلَها}، يقرأ بضم الكاف وإسكانها. فالحجّة لمن ضم: أنه أتى بالكلام على أصل ما كان عليه. ودليله: إجماعهم على الضم في قوله:{ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ}. والحجة لمن أسكن: أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكنّى ثقلت، وتوالي الضمتين ثقيل أيضا، فخفف بالإسكان"[٦]. فالضم على أصل الكلام، والإسكان بغرض التخفيف.

وذكر ذلك مكي ابن أبي طالب(٤٧٠هـ)، وبين علة أبي عمرو في اختيار قراءته فقال: "والضم على الأصل، والإسكان على التخفيف. فهما لغتان. فأما علة أبي عمرو في قراءته؛ فإنه لما كان المؤنث ثقيلًا أسكن استخفافا؛

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٦٥.

(٢) سورة الْأَنْعَام من الآية ١٤١.

(٣) سورة سبأ ١٦.

(٤) سورة الرَّعْد ٤.

(٥) السبعة في القراءات، ١٩٠، وينظر: العنوان في القراءات السبع، ص٧٥، النشر ٢/٢١٦.

(٦) الحجة في القراءات السبع، ص ١٠٢ .

لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضم"[١]. فاختيار أبي عمرو غرضه التخفيف.

وقد ذكر النحاة تفصيل هذا الأمر، ومن ذلك:" وَنَحْوُ قُفْل يَجُوزُ فِيهِ قُفُل عَلَى رَأْيٍ؛ " يحكى عن الأخفش أن كلَّ فُعْلٍ في الكلام فتثقيله جائز، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمْرٍ وَسُوقٍ فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إن كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر وَيُسُر"[٢]. فما كان على وزن " فُعْل" يخفف ويثقل.

فالإسكان والضم لغتان، في كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم: والاسكان هو الأصل، وهو لغة «تميم– وأسد»، والضم لمجانسة ضم الحرف الأول، وهو لغة «الحجازيين». ومن أسكن في البعض، وضم في البعض الآخر جمع بين اللغتين[٣]. وذكر سيبويه في باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك:"وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم"[٤]. فالإسكان والضم لغتان، واختار أبو عمرو قراءة الإسكان للتخفيف، وكونها لغة قبيلته.

المعنى الدلالي:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: أكلها بجزم الكاف، ونصب اللام. وقرأ الباقون بالضم أكلها، وتفسير القراءتين واحد[٥]. وَ(الْأُكْلُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَبِضَمِّ الْكَافِ أَيْضًا، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ كُلَّ فُعْلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مُخَفَّفُ فُعُلٍ كَعُنْقٍ وَقُفْلٍ وَحُمْقٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَا يُؤْكَلُ وَشَاعَ فِي ثِمَارِ الشَّجَرِ قَالَ تَعَالَى:

(١)الكشف عن وجوه القراءات ٣١٤. .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي ٤٦/١.

(٣) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن١٢٦/١.

(٤) الكتاب١١٣/٤.

(٥) بحر العلوم ١٧٧/١.

ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ [سبإ: ١٦] وَقَالَ: تُؤْتِي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّها [إِبْرَاهِيم: ٢٥][(١)]. فمعنى الأكل على القراءتين واحد؛ وهو الثمار أو ما يؤكل.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، وابن كثير، ونافع{فَآتَتْ أُكُلَهَا} ؛خَفِيفَة سَاكِنة الْكَاف، وقرأ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ مثقلة بالضم.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو اللغة؛ حيث استثقل الضمات في اسم واحد فأسكن الكاف طلبا للخفة؛ وهي إحدى لغتين السكون والضم، ويضاف إلى ذلك أنها لغة قبيلته "تميم".

٣- كما يرى الباحث أن معيار القراءة الأخرى هو اللغة أيضًا، فقراءة الضم على أصل الكلمة، وهي لغة أهل الحجاز.

٤- المعنى الدلالي واحد لا يختلف باختلاف القراءة؛ وهو: الثمار فالقراءتان لغتان وردتا عن العرب.

نتائج المبحث

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- يعتمد اختيار القراءة على معيار اللغة؛ من خلال عدة أمور:

- قوة الوجه في العربية.
- كونه الأقيس، والأفصح، والأشهر؛ لغةً، ونحوًا، وإعرابًا.
- لغة قريش، أو لغة النبي(ﷺ) على وجه الخصوص.
- لغة القارئ، أو لهجته.

٢- اعتمد اختيار أبي عمرو على حسن القراءة، وما يختاره العرب، وبما بلغه من لغة النبي(ﷺ)، ومن أوجه ذلك:

(١) التحرير والتنوير٣/٥٣.

- يرى أبو عمرو في قوله تعالى أن المفاعلة تكون من واحد كما تكون من اثنين، ويعتمد في ذلك على لغة العرب.
- اختلاف الفعلين في الجملة بين الماضي والمضارع؛ يوجه إلى اختيار النصب في المضارع.
- الفتح في سين "عسى"؛ أفصح اللغتين وأشهرها عند العرب.
- اختيار لهجة قبيلته "تميم" في قوله تعالى "تؤتي أكلها" بالإسكان.

المطلب الثاني: معيار المعنى

وهو الذي يعتمد على معنى الآية وتفسيرها وتأويلها في اختيار قراءة ما، فيختار القارئ تلك القراءة؛ لدلالتها على المعنى المراد أكثر من غيرها في نظره، أو لأنها أوضح في التفريق بين المعاني، أو لشمولها معنى القراءة الأخرى وزيادة، أو لكونها تتناسب مع معاني الآيات قبلها وبعدها، أو لكونها أمكن في المعنى، ومما يدخل تحت هذا المنهج ما يذكر عن بعض أئمة الاختيار من اختيارهم قراءة ما لموافقتها معنى حرف عبد الله بن مسعود أو حرف أبي بن كعب [(١)]. فالدلالة على المعنى المراد، وعموم المعنى، ومناسبة الآيات ما قبلها وما بعدها، واعتبار قراءة بعض الصحابة؛ من أسس الاختيار وفق هذا المعيار.

ومما روي أن أبا عمرو اختار اختيار أبي الحسن البصري الذي يوافق التفسير، قال الهزلي(٤٦٥هـ)عن الحسن البصري:"واختار اختيارًا يوافق أهل التفسير، اقتدى به أبو عمرو الذي هو رئيس العصر، سيد الوقت، وعاصم الجحدري صاحب عدد أهل البصرة"[(٢)]. فمن أسباب اختيارات أبي عمرو هو موافقة أهل التفسير لمعنى القراءة.

(١) غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٦٢، وينظر: الاختيار ص٤٨٧.

(٢) الكامل في القراءات، ص١١.

وفي قوله تعالى {فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ}قيل لأبي عمرو لم اخترت الضم؟ فقال لأفرق بين الرهن في الدين، وبين الرهان في سباق الخيل(١). فقد ذكر أبو عمرو سبب اختياره، وهو توضيح المعنى.

وهكذا نجد المنهج أو المعيار المعنوي عند الأئمة القراء، ومنهم أبي عمرو. ومن نماذج ذلك أيضًا، ما يلي:

١-{بِمَا كَانُوا يَكْذِّبُونَ}(٢)

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي ضم الْيَاء وَالتَّشْدِيد، وَفتحهَا وَالتَّخْفِيف فِي قَوْله {بِمَا كَانُوا يكذبُون}، قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر {بِمَا كَانُوا يكذبُون} بتَشْديد الذَّال وَضم الْيَاء، وَقَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {يكذبُون} خَفِيفَة بِفَتْح الْيَاء وَتَخْفِيف الذَّال(٣).

التوجيه والتعليل:

قَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {بِمَا كَانُوا يكذبُون} بِالتَّخْفِيفِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ من كذب يكذب تَكْذِيبًا أَي إِنَّهُم يكذبُون النَّبِي(ﷺ)وَالْقُرْآن وحجتهم مَا رُوِيَ عَن ابْن عَبَّاس قَالَ إِنَّمَا عوتبوا على التَّكْذِيب لَا على الْكَذِب وَفِي التَّنْزِيل مَا يدل على التثقيل {وَلَقَد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ}، وَحجَّة أُخْرَى أَن وَصفهم

(١) ينظر: الحجة في القراءات، ص١٠٥.

(٢)سورة البقرة من الأية١٠.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٤٧، ومعاني الأزهري ١٣٤/١، الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٢٩/١
والنشر ٢٠٧/٢.

بالتكذيب أبلغ فِي الذَّم من وَصفهم بِالْكَذِبِ لِأَن كل مكذب كَاذِب وَلَيْسَ كل كَاذِب مُكَذبا. وَحجَّة التَّخْفِيف أَن ذَلِك أشبه مَا قبل الْكَلِمَة وَمَا بعْدهَا فَالَّذِي قبلهَا مِمَّا يدل على الْكَذِب {وَمن النَّاس من يَقُول آمنا بِاللَّه وباليوم الآخر} وَقَالَ الله {وَلَهُم عَذَاب أَلِيم بِمَا كَانُوا يكذبُون} وَمَا بعْدهَا قَوْله {وَإِذا لقوا الَّذين آمَنُوا قَالُوا آمنا وَإِذا خلوا إِلَى شياطينهم قَالُوا إِنَّا مَعكُمْ} ، فَقَوله {وَإِذا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينهم} دلَالَة على كذبهمْ فِيمَا ادعوهُ من إِيمَانهم وَإِذا كَانَ أشبه بِمَا قبله وَمَا بعده فَهُوَ أولى(١).

فالعتاب على التكذيب لا على الكذب، وهو كذلك أبلغ في الذم؛ وهي حجة من اختار التشديد، ومن اختار التخفيف رأى مناسبة القراءة ما قبلها، وما بعدها.

وذكر مكي ابن أبي طالب(٤٣٧هـ):"وعلة من خفف أنه حمله على ما قبله، لأنه قال تعالى (وما هم بمؤمنين) فأخبرهم أنهم كاذبون في قولهم: آمنا بالله وباليوم الآخر، فقال وما هم بمؤمنين، أي ما هم بصادقين في قولهم، ثم قال: (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون)، أي بكذبهم في قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر، وأيضًا فإن التخفيف محمول على ما بعده، لأنه قال تعالى ذكره بعد ذلك: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} (٢)، فقولهم لشياطينهم إنا معكم دليل على كذبهم في قولهم للمؤمنين: آمنا، فحسنت القراءة بالتخفيف، ليكون الكلام على نظام واحد، مطابق لما قبله، ولما بعده. وأيضًا فلابد أن يراد بالآية المنافقون أو الكافرون، أو هما جميعًا. فإن أراد المنافقين فقد قال فيهم: {وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} (٣) وإن أراد المشركين فقد قال

(١) حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٨٧.٨٨.

(٢) سورة البقرة: ١٤.

(٣) المنافقون: ١.

فيهم: {وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٩٠) مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ }[١] وإن أرادهما جميعًا فقد أخبرنا عنهم في هذين الموضعين بالكذب، فالكذب أولى بالآية. وعلة من شدد أنه حمله أيضًا على ما قبله، وذلك أن الله جل ذكره قال عنهم: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا}[٢] والمرض الشك، ومن شك في شيء فلم يتيقنه، ولا أقر بصحته، ومن لا يقر بالشيء، ولا آمن بصحته، فقد كذب به وجحده، فهم مكذبون لا كاذبون. وأيضًا فإن التكذيب أعم من الكذب، وذلك أن كل من كذب صادقًا فقد كذب في فعله، وليس كل من كذب مكذبًا لغيره، فحمل اللفظ، على ما يعم المعنيين أولى من حمله على ما يخص أحد المعنيين. وقد قال أبو عمرو: إنما عوقبوا على التكذيب للنبي، وما جاءوا به، ولم يعاقبوا على الكذب. وروي نحوه عن ابن عباس"[٣]. فالتكذيب أعم من الكذب، وحمل اللفظ على التعميم أولى من حمله على التخصيص، فالتشديد يتضمن معنى التخفيف، والتخفيف لا يتضمن معنى التشديد؛ لذا اختاره أبو عمرو، وأكد ذلك بقوله: إنما عوقبوا على التكذيب للنبي وما جاءوا به ولم يعاقبوا على الكذب. والتكذيب كما قلنا أعم من الكذب.

المعنى الدلالي:

"أَيْ بِسَبَبِ تَكْذِيبِهِمُ الرَّسُولَ وَإِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ مِنَ اللَّهِ وَأَنَّ الْقُرْآنَ وَحْيُ اللَّهِ إِلَى الرَّسُولِ، فَمَادَّةُ التَّفْعِيلِ لِلنِّسْبَةِ إِلَى الْكَذِبِ مِثْلَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ فَعَلَى كَذِبِهِمُ الْخَاصِّ فِي قَوْلِهِمْ: {آمَنَّا بِاللَّهِ} [الْبَقَرَة: ٨] وَعَلَى كَذِبِهِمُ الْعَامِّ فِي قَوْلِهِمْ: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} [الْبَقَرَة: ١١] فَالْمَقْصُودُ كَذِبُهُمْ فِي إِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَفِي جَعْلِ أَنْفُسِهِمُ الْمُصْلِحِينَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ"[٤]. فقراءة التشديد أعم من قراءة التخفيف، فهي تشملها وزيادة.

---

(١) المؤمنون ٩٠، ٩١.

(٢) سورة البقرة: ١٠.

(٣) الكشف ١/٢٢٨، ٢٢٩.

(٤) التحرير والتنوير ١/٢٨٣.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو {بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ} بالتشديد، وافقه ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وقرأ بالتخفيف: {بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} عاصم، وحمزة، والكسائي.

٢- معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو المعنى؛ فالتكذيب أعم من الكذب، ووصفهم بالتكذيب أبلغ في الذم من وصفهم بالكذب؛ لأن كل مكذب كاذب، وليس كل كاذب مكذبًا، فالتشديد يتضمن معنى التخفيف، والتخفيف لا يتضمن معنى التشديد؛ لذا اختاره أبو عمرو، وأكد ذلك بقوله: إنما عوقبوا على التكذيب للنبي وما جاءوا به ولم يعاقبوا على الكذب.

٣- معيار اختيار القراءة الأخرى-قراءة التخفيف-هو المعنى أيضًا؛ لمناسبة القراءة ما قبلها وما بعدها.

٤- أما عن الدلالة فقراءة التشديد أعم، فهي تشمل معنى القراءة الأخرى وزيادة.

٢- ﴿ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ ﴾ [(١)].

توثيق القراءات الواردة:

قَرَأَ حَمْزَة ﴿ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ ﴾ بِغَيْر أَلف، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {أُسَارَى}[(٢)].

(١) سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٢) ينظر: السبعة ص١٦٤، ومعاني الأزهري ١٦٣/١، العنوان في القراءات السبع، للسرقسطي، ص٧٠، الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ص٢٩٩، والنشر ٢١٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء الدمياطي، ص١٨٤، والبدور الزاهرة، عبدالفتاح القاضي، ص٣٥.

التوجيه والتعليل:

قَرَأَ حَمْزَة{وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ} بِغَيْر ألف جمع أَسِير وحجته أَن كل فعيل من نعوت ذَوي العاهات إِذا جمع فَإِنَّمَا يجمع على فعلى وَذَلِكَ كجمعهم الْمَرِيض مرضى والجريح جرحى والقتيل قَتْلَى والصريع صرعى وَكَذَلِكَ اسير وَأسرى لِأَنَّهُ قد ناله الْمَكْرُوه والأذى، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {أُسَارَى} قَالَ بعض عُلَمَائِنَا هما لُغَتَانِ كَمَا يُقَال سَكرَان وسكارى، وَقَالَ أَبُو عَمْرو إِذا أخذُوا فهم عِنْد الْأَخْذ أُسَارَى وَمَا لم يؤسر بعد مِنْهُم أسرى كَقَوْلِه: {مَا كَانَ لِنَبِيّ أَن يكُونَ لَهُ أَسْرَى}(١). فحجة من قرأ أسرى أن أسير على وزن (فعيل) جمعه أسرى على وزن (فعلى)، وحجة الباقين أن فيه لغتين، وممن قرأ بالقراءة الأخرى أبي عمرو وقد فرق بين اللفظين فالأسارى من وقعوا في الأسر، وأخذوا؛ فهم عند الأخذ أسارى، ومالم يؤثر بعد فهم أسرى.

وقد ذكر ابن زنجلة أيضًا قول أبي عمرو عند تفسير قوله تعالى: {يَا أَيهَا النَّبِي قل لمن فِي أَيْدِيكُم من الأَسْرَى}(٢) قَرَأَ أَبُو عَمْرو يَا أَيهَا النَّبِي قل لمن فِي أَيْدِيكُم من الْأُسَارَى بِالْألف قَالَ أَبُو عَمْرو إِذا كَانَ عِنْد الْقِتَال فَأسر الْقَوْم عدوهم فهم الأسرى فَإِذا ذهبت زحمة الْقِتَال فصاروا فِي أَيْديهم فهم الْأُسَارَى وَقَالَ أَيْضا مَا كَانَ فِي الْأَيْدِي وَفِي السجْن فَإِنَّهَا أُسَارَى وَمَا لم يكن فِي الْأَيْدِي وَلَا فِي السجْن فَقل مَا شِئْت أسرى وأسارى"(٣). فما كان في الأيدي أو في الحبس والقيد فهم أسارى، وما كان قبل ذلك فهم أسرى.

(١) حجة القراءات لابن زنجلة، ص ١٠٤. و سورة الأنفال الاية ٦٧.

(٢) سورة الأنفال الاية ٧٠ .

(٣) حجة القراءات لابن زنجلة، ص٣١٤.

وذكر مكي ابن أبي طالب(٤٣٧هـ) قول أبي عمرو، قال: " وكان أبو عمرو يقول: الأسرى الذين جاءوا مستَأمِنين، والأسارى الذين في الوثاق والسجون؛ أُخذوا قسرًا"[١]. فقد فرق أبو عمرو بين اللفظين، ويتضح بذلك سبب اختياره للقراءة، وهو المعنى فالأسارى من وقعوا في اليد والقيد، أو الحبس، وهو أشد مبالغة في المعنى؛ مما لم يقع في الأسر بعد.

المعنى الدلالي:

وفي معنى اللفظ، يقول الفراء(٢٠٧هـ): «أهل الحجاز يجمعون الأسير: «أَسارى» وأهل نجد أكثر كلامهم «أَسرى» وهو أجود الوجهين في العربية، لأنه بمنزلة قولهم: جريح وجرحى، وصريع وصرعى، وروى الأصمعي عن أبي عمرو قال: الأسارى: ما شدوا، والأسرى: في أيديهم، إلا أنهم لم يشدّوا»[٢]. فهما لغتنا أسارى وأسرى، إلا عند أبي عمرو.

وقال الماوردي(٤٥٠هـ): «الْأَسْرَى» جَمْعُ أَسِيرٍ كَجَرِيحٍ وَجَرْحَى، وَفِي أُسَارَى قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ أَسْرَى كَسَكْرَى وَسُكَارَى، وَالثَّانِي: جَمْعُ أَسِيرٍ، وَفَرَّقَ أَبُو عَمْرٍو بَيْنَ الْأَسْرَى وَالْأُسَارَى، وَقَالَ: الْأُسَارَى الَّذِينَ فِي وِثَاقٍ، وَالْأَسْرَى الَّذِينَ فِي الْيَدِ وإِنْ لم يكونوا في وَثَاق[٣]. ويكمل ذلك الرازي(٦٠٦هـ) بقوله: " كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أُسَارَى أَشَدُّ مُبَالَغَةً، وَأَنْكَرَ ثَعْلَبٌ ذَلِكَ، وَقَالَ عَلِيُّ بن عيسى: الاختيار أسارى بالألف لِأَنَّ عَلَيْهِ أَكْثَرَ الْأَئِمَّةِ وَلِأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ إِذْ كَانَ يُقَالُ بِكَثْرَةٍ فِيهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْوَاحِدِ نَحْوَ شُكَاعَى وَلِأَنَّهَا لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ "[٤]. وقال السمين الحلبي(٧٥٦هـ): «ولم يعرف أهل اللغة فرقاً بين «

(١) الكشف١/٣٥٢.

(٢) زاد المسير ١/٨٥، وينظر: كتاب فيه لغات القرآن للفراء، ص ٢٩. الموضح لابن أبي مريم، ص ٢٨٨.

(٣) ينظر: النكت والعيون للماوردي ١/١٥٥، مفاتيح الغيب للرازي ٣/٥٩٢.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي ٣/٥٩٢، وينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد عبد العزيز السُّليم، دار ابن الجوزي، ص٢٦٢.

أسارى » و«أسرى» إلا ما حكاه أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء"[١]. فالأسير: المأخوذ في الحرب، وقد فرق أبو عمرو بين لفظي جمعها، فالأَسْرى الذين في اليد وإنْ لم يكونوا في وَثَاق، والأُسارَى: الذين في وَثَاق وقيد.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، ووافقه ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي(أسارى) بالألف، وقرأ حمزة(أسرى) من دون ألف.

٢- يرى الباحث أن معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو المعنى، فقد فرق بين اللفظين، فهو يرى أن من وقع في الوثاق، أو القيد، أو الحبس؛ هم الأسارى، وأما الأسرى ما كان في اليد، أو لم يقع في الأسر بعد. فالمعنى البليغ عنده في لفظ (أسارى).

٣- ويرى الباحث معيار اختيار القراءة الأخرى؛ هو اللغة فكل فعيل من نعوت ذَوي العاهات إِذا جمع فَإِنَّمَا يجمع على فعلى وَذَلِكَ كجمعهم الْمَرِيض مرضى وَكَذَلِكَ اسير وَأسرى لِأَنَّهُ قد ناله الْمَكْرُوه والأذى، يقول علماء اللغة:" وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بَابُهُ فَعْلَى كَجَرْحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى"[٢].

٤- أما عن المعنى؛ فمنهم من قال: إنهما لغتان بمعنى واحد، ومن فرق جعل الأسارى أبلغ في المعنى من الأسرى.

(١) ينظر: الدر المصون ٤٨١/١، والخلاف التصريفي ص٢٦٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٩٢/٣. شرح شافية ابن الحاجب، للإستراباذي ١٤١/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ١٣٩٠/٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٢/٤.

٣- {فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي فتح الْوَاو وتسكينها وَتَشْديد الصَّاد وتخفيفها {مِن مُّوص}، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر {مِن مُّوص}خَفِيفَة سَاكِنة الْوَاو، وَحَفْص عَن عَاصِم خَفِيفَة أَيْضا، وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {مِن مُّوص}مثقلة مَفْتُوحَة الْوَاو مُشَدّدَة الصَّاد[٢].

التوجيه والتعليل:

قوله تعالى: {مِن مُّوص}، يقرأ: بفتح الواو وتشديد الصاد، وبإسكان الواو وتخفيف الصاد. فالحجّة لمن شدّد: أنه أخذه من: «وصّى». ودليله قوله:{وَمَا وَصَّيْنا بِهِ إِبْراهِيمَ}[٣]. والحجّة لمن خفّف: أنه أخذه من: أوصى. ودليله قوله: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ}[٤]. فتوجيه وتعليل الاختيار في القراءتين هو ورود الأثر من آية أخرى؛ ففي التشديد "وصينا"، وفي التخفيف" يوصيكم"، والمعيار في ذلك هو الأثر.

وقال ابن زنجلة(٤٠٣هـ) وَقَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَأَبُو بكر {فَمَنْ خَافَ مِن مُّوْص} وحجتهم قَوْله {مَا وصّى بِهِ نُوحًا}[٥]و {فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً}[٦]مصدر من وصّى، وَقَرَأَ

(١) سورة البقرة من الأية ١٨٢.

(٢) السبعة، ص١٧٦.وينظر: التيسير، ص ٧٩، الإقناع، ص ٣٠٣، الكامل، ص،٤٩٨.

(٣) سورة الشورى: ١٣، الحجة لابن خالويه، ص٩٣.

(٤) سورة النساء: ١١.

(٥) سورةالشورى :١٣.

(٦) سورة يس ٥٠.

الْبَاقُون {موص}بِالتَّخْفِيفِ وحجتهم قَوْله {يُوصِيكُم الله}و {مِن بَعْدِ وَصِيَّة تُوصُونَ}(١) قَالَ الْكسَائي هما لُغَتَانِ مثل أوفيت ووفيت وأكرمت وكرمت وَقد رُوِيَ عَن أبي عَمْرو أَنه فرق بَين الْوَجْهَيْنِ فَقَالَ مَا كَانَ عِنْد الْمَوْت فَهُوَ موص لِأَنَّهُ يُقَال أوصى فلَان بِكَذَا وَكَذَا فَإِذا بعث فِي حَاجَة قيل وصّى فلَان بِكَذَا(٢). ذكر ابن زنجلة تعليل الاختيار، وهو ورود الأثر في أية أخرى، وقال هما لغتان في اختيار الكسائي، وعلل أبو عمرو سبب الاختيار، حيث فرق بين الوجهين في المعنى؛ فـ"موص" عند الموت، وبالتشديد: إذا بعث في حاجة، ومنها ما يكون بعد موت الموصِي، ويتضح ذلك عند ذكر المعنى الدلالي.

المعنى الدلالي:

وذكر الثعلبي(٤٢٧هـ): "واختلفوا في معنى الآية وحكمها فقال قوم: تأويلها من حضر مريضًا وهو يوصّي فخاف أن [يحيف] في وصيته فيفعل ما ليس له أو تعمد جورًا فيها فيأمر بما ليس له، فلا حرج على من حضره أن يصلح بينه وبين ورثته بأن يأمره بالعدل في وصيّته، وينهاه عن الجنف فينظر للموصي وللورثة، وهذا قول مجاهد: هذا ممّن يحضر الرّجل وهو يموت. فإذا أسرف أمره بالعدل وإذا قصّر قال: أفعل كذا أعط فلانا كذلك. وقال آخرون: هو إنّه إذا أخطأ الميت وصيّته أو خاف فيها متعمدا فلا حرج على وليه أو وصيه أو والي أمر المسلمين أن يصلح بعد موته بين ورثته وبين الموصي لهم، ويردّ الوصيّة إلى العدل والحق، وهذا معنى قول ابن عبّاس وقتادة وإبراهيم والرّبيع. وروى ابن جريج عن عطاء قال: هو أن يعطي عند حضور أجله بعض ورثته دون بعض مما سيرثونه بعد موته. فلا إثم على من أصلح بين الورثة"(٣). والناظر في قول أبي عمرو: "مَا كَانَ عِنْد الْمَوْت فَهُوَ موص لِأَنَّهُ يُقَال أوصى

(١) سورة النساء ١٢.

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٢٤.

(٣) الكشف والبيان٢/٥٩. وينظر: جامع البيان٣/٣٩٩وما بعدها، والنكت والعيون١/٢٣٣.

فلَان بِكَذَا وَكَذَا فَإِذا بعث فِي حَاجَة قيل وصّى فلَان بِكَذَا "؛ يرى أنه تناول هذين الرأيين من خلال تفريقه بين القراءتين، ومما يدل على ترجيحه إحدى المعنين على الأخر؛ هو القراءة بالتخفيف واختياره لها؛ بل وتعليله لذلك الاختيار، مع رد ذلك كله إلى المعنى.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، ووافقه ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص، (موص) بإسكان الواو وتخفيف الصاد، وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر (موصّ) بفتح الواو، وتشديد الصاد.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو المعنى، فقد فرق بين اللفظين؛ فهو يرى أن "موص" بالتخفيف ما كان عند الموت، وبالتشديد إذا بعث في حاجة، وهي هنا وصية الميت بعد موته، فهناك فرق بين القراءتين أو اللفظين؛ لذلك اختار أبو عمرو ما كان عند الموت، وهي ما تدل عليه قراءة التخفيف.

٣- كما يرى الباحث معيار اختيار القراءة الثانية؛ هو ورود أثر من أية أخرى، "وصّى" و "وصّينا"، وهو ما يندرج تحت معيار الأثر.

٤- كما يرى الباحث أن اختلاف أهل التأويل في المعنى الدلالي يعكس معنى القراءتين، ويؤيد تعليل أبي عمرو للوجهين.

٤-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ ﴾ (١)

توثيق القراءات الواردة:

واختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله: ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ ﴾ فقرأ الكسائي وابن كثير ونافع ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ ﴾، ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ ﴾(٢) ﴿ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ ﴾(٣)، بفتح السين فيهن، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن، وقرأ حمزة بكسر السين في التي في سورة البقرة والتي في سورة محمد وفتح التي في الأنفال، وقرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر السين في سورة البقرة وحدها وفتح السين في الأنفال ومحمد، وروى حفص عن عاصم في الثلاثة مثل أبي عمرو من كسر التي في البقرة وفتح التي في الأنفال وسورة القتال(٤).

التوجيه والتعليل:

ذكر الأزهري(٣٧٠هـ): " وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى أنه قال: كان أبو عمرو يكسر التي في البقرة، ويذهب بمعناها إلى الإسلام، ويفتح اللتين في الأنفال وسور محمد، ويتأول فيهما المُسالمة. قال أبو العباس: والقراءة التي اجتمع عليها أهل الحرمَين بالفتح في كله، لأنها أعَربُ اللغتين وأعلاهما. وأخبرني المنذري عن الحَرَّانِيِّ عن ابن السكيت إنه قال: السَّلم: الصُّلحُ. ويقال: سَلم. وأخبرني ابن فَهْم عن محمد بن سلام عن يُونُس قال: السَّلم: الإسلام، وأما الصُّلح فيجوز فيه سَلم وسِلم"(٥). فحجة أبي عمرو وهي المعنى، فهو يكسر ويذهب إلى معنى الإسلام، فيما يفتح في أخرى ويذهب بها إلى معنى المصالحة

(١) سورة البقرة: الاية ٢٠٨).

(٢) سورة الأنفال: الاية (٦١).

(٣) سورة محمد: الاية ٣٥.

(٤) السبعة، ص ١٨٠، ١٨١، معاني الأزهري ١٩٧/١، حجة أبي زرعة ص ١٣٠، ٦٧٠، التيسير في القراءات ص ٨٠، النشر ٢٢٧/٢، معجم القراءات الخطيب ٢٨٢/١.

(٥) معاني القراءات١٩٨/١.

والمسالمة. أما الفتح وهو احتيار أهل الحرمين والكسائي؛ فلأنه أعرب اللغتين وأعلاها.

وذكر ابن زنجلة(٤٠٣هـ): "قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَالْكسَائِيّ {ادخُلوا فِي السّلم} أَي فِي المسالمة والمصالحة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {فِي السّلم} بِالْكَسْرِ أَي فِي الْإِسْلَام وَقَالَ قوم هما لُغَتَانِ قَرَأَ أَبُو بكر وَحَمْزَة {وَتَدعُوا إِلَى السّلم} بِكَسْر السِّين وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْح. السّلم بِالْكَسْرِ الْإِسْلَام كَقَوْلِه {وَإِن جنحوا للسلم} أَي: الْإِسْلَام، وبالفتح: الصُّلْح كَذَا قَالَ أَبُو عَمْرو وَقَالَ آخَرُونَ هما لُغَتَانِ الْفَتْح وَالْكَسْر"[١]. فالسلم بالفتح المسالمة والمصالحة، وبالكسر الإسلام. وقيل هما لغتان في المصالحة.

المعنى الدلالي:

قد اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء أهل الحجاز: "ادخلوا في السَّلم" بفتح السين، وقرأته عامة قرأة الكوفيين بكسر السين. فأما الذين فتحوا "السين" من"السلم"، فإنهم وجهوا تأويلها إلى المسالمة، بمعنى: ادخلوا في الصلح والمساومة وترك الحرب وإعطاء الجزية. وأما الذين قرأوا ذلك بالكسر من "السين" فإنهم مختلفون في تأويله. فمنهم من يوجهه إلى الإسلام، بمعنى ادخلوا في الإسلام كافة، ومنهم من يوجّهه إلى الصلح، بمعنى: ادخلوا في الصلح، ويستشهد على أن "السين" تكسر، وهي بمعنى الصلح بقول زهير ابن أبي سلمى:

وَقَدْ قُلْتُمَا إِنْ نُدْرِكِ السِّلْمَ وَاسِعًا ... بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الأَمْرِ نَسْلَمِ[٢]

---

(١) حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٣٠، ٦٧٠.

(٢) البيت الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمة في ديوانه: ١٦. والضمير في"قلتما" للساعيان في الصلح وهما الحارث ابن عوف وهرم بن سنان، وذلك في حرب عبس وذبيان. وقوله: "واسعًا" أي: قد استقر الأمرواطمأنت النفوس فاتسع للناس فيه ما لا يتسع لهم في زمن الحرب. وكان الحارث وهرم قد حملا الحمالة في أموالهما، ليصطلح الناس.الشاهد: مجيء السلم بمعنى: الصلح.

وأولى التأويلات بقوله:" ادخلوا في السلم"، قول من قال: معناه: ادخلوا في الإسلام كافة. وأمّا الذي هو أولى القراءتين بالصواب في قراءة ذلك، فقراءة من قرأ بكسر "السين" لأن ذلك إذا قرئ كذلك–وإن كان قد يحتمل معنى الصلح– فإن معنى الإسلام: ودوام الأمر الصالح عند العرب، أغلبُ عليه من الصلح والمسالمة، وينشد بيت أخي كندة:

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي لِلسِّلْمِ لَمّا ... رَأَيْتُهُمُ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَا(١)

بكسر السين، بمعنى: دعوتهم للإسلام لما ارتدُّوا، وكان ذلك حين ارتدت كندة مع الأشعث(٢)بعد وَفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ سائرَ ما في القرآن من ذكر "السلم" بالفتح سوى هذه التي في سورة البقرة، فإنه كان يخصُّها بكسر سينها توجيهًا منه لمعناها إلى الإسلام دون ما سواها"(٣). فمعنى القراءتين المسامة والمصالحة، والقراءة الأخرى: الإسلام. ويقرأ أبو عمرو بن العلاء بالفتح إلا في سورة البقرة بالكسر توجيهًا منه إلى المعنى وهو الإسلام، وذلك سبب الاختيار.

(١) البيت من الوافر، من أبيات لامرئ القيس بن عابس الكندي وتروى لغيره. المؤتلف والمختلف: ٩ والوحشيات: ٧٥ وغيرهما وكان امرؤ القيس قد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرتد في أيام أبي بكر، وأقام على الإسلام وكان له في الردة غناء وبلاء، وقد قال الأبيات في زمن الردة، والشاهد: مجيء السلم بمعنى: الإسلام.

(٢) هو الأشعث بن قيس الكندين وكان وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة العاشرة في سبعين راكبا من كندة ثم ارتد فيمن ارتد من العرب. وقاتل في الردة حتى هزم ثم استسلم وأسر وقدموا به على أبي بكر فقال له أبو بكر: ماذا تراني أصنع بك؟ فإنك قد فعلت ما علمت قال الأشعث: تمن علي فتفكني من الحديد وتزوجني أختك فإني قد راجعت وأسلمت. فقال أبو بكر: قد فعلت! فزوجه ام فروة بنت أبي قحافة، فكان بالمدينة حتى فتح العراق. ثم شهد الفتوح حتى مات سنة ٤٠، وله ثلاث وستون سنة.

(٣) جامع البيان للطبري ٢٥٢/٤–٢٥٤. وينظر: التحرير والتنوير ٢٧٦/٢، المحرر الوجيز ٢٨٢/١. الجامع لأحكام القرآن ٢٣/٣. فتح القدير ٢٤٢/١. زهرة التفاسير ٢٥٦/٢.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمر " السِّلم" بالكسر، وافقه ابن عامر، وحمزة، وعاصم، وقَرَأَ نَافِع، وَابْن كثير، وَالْكسَائِيّ " السَّلم" بالفتح.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو هو المعنى، فقد كان أبو عمرو بن العلاء يكسر التي في سورة البقرة توجيهًا منه إلى معنى الإسلام، ويفتح ما في سائر القرآن ويتأول فيهم معنى المسالمة.

٣- يرى الباحث معيار اختيار القراءة الأخرى-الفتح-؛ هو اللغة، لأن الفتح أعرب اللغتين وأعلاها.

٤- المعنى الدلالي يختلف باختلاف القراءتين؛ الفتح: المسالمة والمصالحة، والكسر بمعنى: الإسلام، وقيل هما لغتان في المسالمة والمصالحة، ويرجح الباحث التفريق بين اللفظين، وأن قراءة الكسر أعم فمن دخل في الإسلام؛ فقد استسلم وصالح.

٥- {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ}(١)

توثيق القراءات الواردة:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَرُهْنٌ) بغير الألف، وقرأ الباقون: (فَرِهَانٌ) بالألف(٢).

التوجيه والتعليل:

في كتب معاني القرآن الكريم ذكر الأخفش(٢١٥هـ): {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} تقول: "رَهْنٌ"، و"رِهانٌ" مثل: "حَبْلٌ" و"حِبالٌ". وقال أبو عمرو: "فَرُهُنٌ" وهي قبيحةٌ

(١) سورة البقرة من الآية٢٨٣.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٩٤، معاني القراءت للأزهري١/٢٣٦، النشر٢/٢٣٧.

لأنَّ "فَعْلاً" لا يجمع على "فُعُل" إلا قليلاً شاذاً، زعم أنهم يقولون: "سَقْفٌ" و"سُقُفٌ" وقرأوا هذه الآية {سَقْفاً مِنْ فِضَّةٍ} وقالوا: "قَلْبٌ" و"قُلُبٌ" و"قَلْبٌ" من "قَلْبِ النَّخْلَةِ" و"لَحْد" و"لُحُد" لـ"لَحْدِ القَبْرِ" وهذا شاذٌ لا يكاد يعرف. وقد جَمَعُوا "فَعْلاً" على "فُعْلٍ" فقالوا: "تَطٌّ" و"تُطٌّ"، و"جَوْنٌ" و"جُونٌ"، و"وَرْدٌ" و"وُرْدٌ". وقد يكون "رُهُنٌ" جماعةً لـ"الرِّهانِ" كأنَّه جمع الجَماعة و"رِهانٌ" أَمْثَلُ من هذا الاضطرار. وقد قالوا: "سَهْمٌ خَشْنٌ" في "سِهامٍ خُشْنٍ". خفيفة. وقال أبو عمرو: "قالت العرب: "رُهُنٌ" ليفصلوا بينه وبين رِهانِ الخيل قال الاخفش: "كلُّ جماعةٍ على "فُعْل" فإنَّه يقال فيها "فُعُل"[1]. جمع "رَهْن": رهان، وهو قياسي مطرد. و" رُهُن" وهو قليل شاذ على رأي الأخفش مع وروده عن العرب، وقيل هو لغة في "رَهْن". واختار أبو عمرو " رُهُن"؛ ليفصل بينه وبين الرهان في الخيل.

وذكر الزجاج(٣١١هـ):" قرأ الناس " فرُهُن مقبوضة "و" فَرِهان مقبُوضَة "

فأمَّا "رُهُنٌ" فهي قراءَة أبي عَمرو، وذكر فيه غير واحد أنها قرئت: " فَرُهُن " ليُفْصَل بين الرهَانِ في الخَيْل وبين جَمْع رَهْن في غيرها، ورُهُن ورهان أكثر في اللغَةِ. قالَ الفراء " رُهُن " جمعِ رِهَانٍ، وقال غَيْرُه: رُهُن ورَهْن " مِثْل سُقُف وسَقْف.

وفَعْل وفُعُل قليل إلا إنَّه صحيح قد جاءَ؛ فأما في الصفة فكثير، يقال: فرَس وَرْد، وخيل وُرْد. ورجل ثَط وقَوْم ثُط، والقراءَةُ على " رُهُن " أعجَب إليَّ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصح معناه وقرأت به القراء فهو المُختار. ورِهَان جَيِّد بَالغ"[2]. فاختيار أبي عمرو: ليُفْصَل بين الرهَانِ في الخَيْل وبين جَمْع رَهْن في غيرها، وقد ورد هذا الجمع عن العرب، ووافق رسم المصحف.

(١) معاني القرآن ١/٢٠٦.

(٢) معاني القرآن ١/٣٦٦،٣٦٧.

وقال ابن زنجلة(٤٠٣هـ):"قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو {فرُهُن} بِرَفْع الرَّاء وَالْهَاء وحجتهما مَا رُوِيَ عَن أبي عَمْرو أَنه قَالَ إِنَّمَا قُرِئت {فرُهُن}؛ ليفصل بَين الرِّهَان فِي الْخَيل وَبَين جمع رهن فِي غَيرهَا تَقول فِي الْخَيل راهنته رهانا، وَالرَّهْن: جمع رهن، وَهُوَ نَادِر كَمَا تَقول سقف وسقف، وَقَالَ الْفراء الرَّهْن: جمع الْجمع رهن ورهان ثمَّ رهن كَمَا تَقول ثَمَرَة وثِمار وثُمُر، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {فرِهَان}، وحجتهم أَن هَذَا فِي الْعَرَبيَّة أَقيس؛ أَن يجمع فَعْل على فِعَال، مثل: بَحر وبحار، وَعبد وَعباد، ونعل ونعال، وكلب وكلاب"(١). فحجة أبي عمرو في قراءة "رُهُن" هو التفريق بين الرهان في سباق الخيل، وبين العين المرهونة، وهو من الناحية اللغوية جمع غير قياسي، وحجة القراءة الأخرى أن الجمع على "رِهَان" أقيس في العربية من " رُهُن".

وفي كتب اللغة قال سيبويه(١٧٠هـ) في باب تكسير الواحد في الجمع: " وقد كُسّر حرفٌ منه على فُعْلٍ كما كُسّر عليه فَعَلٌ، وذلك قولك للواحد: هو الفَلْك فتذكر، وللجميع: هي الفُلْك. وقال الله عز وجل:{فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} [الشعراء: ١١٩]، فلما جمع قال: {وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ} [البقرة: ١٦٤] كقولك: أسد وأسد. وهذا قول الخليل، ومثله: رَهْن ورُهْن"(٢).

وقال ابن السراج(٣١٦هـ):" الأول: من أبنية الجموع فُعْلٌ: كسروا "فَعَل" على "فُعْل" وهو قليل قالوا: أسدٌ وأُسْدٌ، وقد جاء في "فَعَل" "فُعْل" وهو قولهم: الفَلْكُ للواحدِ وللجمع الفُلْكُ وهو اسم للجميع لا يقاس عليه، وقالوا: أركن وركْنٌ، وبعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصْفٌ وقد جاء في "فَعْلٍ": رَهْنٌ وَرُهْنٌ، فَفُعْل: اسم

(١) حجة القراءت، ص١٥٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٧٧.

للجميع...الثاني: فَعَلٌ: قالو: أَسَدٌ وأُسْدٌ، فهذا مما يدل على أن "فُعُل" في ذلك الباب مخفف من "فُعْلٍ"[١]. فـ"فَعْل" يجمع على "فُعْل"، وهو قليل، و"فُعُل" مخفف "فُعْل".

وذكر الشاطبي(٧٩٠هـ):" فأما فُعُلٌ-بضم الفاء والعين-وهو السادس من أبنية الجموع فذكَرَ أنه يُجمع عليه قياساً ما كان اسماً غير صفة رباعياً بمدة زائدة قبل اللام، ولم تعتل لامه، ولا ضوعف منه ذو المد بالألف"[٢].

ونقل السيوطي(٩١١هـ):" قل ما يجمع فَعْل على فُعُل إلا حروفا محكية، نحو: سَقْف وسُقُف، ورَهْن ورُهُن"[٣].

خلاصة هذا الأمر عند علماء اللغة أن " رَهْن" على وزن "فَعْل" جمعه وتكسيره على"فُعْل": " رُهْن" قياسًا واطرادًا، ولا يخفف فيقال" رُهُن" بضم الواو والهاء، أما ما جمع فقيل:" رُهُن" فهو سماعي لا قياسي؛ لأنه ثلاثي وقد خالف شرطا في الجمع على "فُعُل"، وهو أن يكون اسمًا رباعيًا غير معتل، ولا مضاعف؛ هذا هو القياس.

أما عن معنى الرهن فقد ورد في كتب المعاجم:" الرَّهْنُ: مَعْرُوفٌ. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: الرَّهْنُ مَا وُضِعَ عِنْدَ الإِنسان مِمَّا يَنُوبُ مَنَابَ مَا أُخذ مِنْهُ. يُقَالُ: رَهَنْتُ فُلَانًا دَارًا رَهْناً وارْتَهنه إِذَا أَخذه رَهْناً، وَالْجَمْعُ رُهون ورِهان ورُهُنٌ، بِضَمِّ الْهَاءِ...وَكَانَ أَبو عَمْرٍو يَقُولُ: الرِّهانُ فِي الْخَيْلِ؛ قَالَ قَعْنَب:

بَانَتْ سُعادُ، وأَمْسَى دُونها عَدَنُ... وغَلِقَتْ عندَها مِنْ قَبْلِكَ الرُّهُنُ[٤]

---

(١) الأصول في النحو ٢/٤٣١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك٧/٦٧.

(٣) المزهر ٢/١١٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو لقعنب ابن أم صاحب . غلق الرهن غلقًا (بفتحتين) وغلوقًا: إذا لم تجد ما تخلص به الرهن وتفكه في الوقت المشروط، فعندئذ يملك المرتهن الرهن =

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَنْ قرأَ فَرُهُن، فَهِيَ جَمْعُ رِهانٍ مِثْلُ ثُمُرٍ جَمْعِ ثِمارٍ، والرُّهُنُ فِي الرَّهْنِ أَكثر، والرِّهانُ فِي الْخَيْلِ أَكثر... وَالرَّهْن يُجْمَعُ رِهاناً مِثْلُ نَعْلٍ ونِعال؛ ثُمَّ الرِّهانُ يُجْمَعُ رُهُناً. وَكُلُّ شَيْءٍ ثَبَتَ وَدَامَ فَقَدْ رَهَنَ. والمُراهَنَةُ والرهانُ: الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْخَيْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ"(١). جمع "الرهن": رُهون ورِهان ورُهُنٌ، والرُّهُنُ فِي الرَّهْنِ أَكثر، والرِّهانُ فِي الْخَيْلِ أَكثر. وهو سبب توجّه أبي عمرو لاختيار القراءة.

المعنى الدلالي:

قال الماوردي(٤٠٥هـ):"قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: فرُهُن، وقرأ الباقون فرِهَانٌ، وفيها قولان: أحدهما: أن الرُّهُن في الأموال، والرِّهَان في الخيل. والثاني: أن الرِّهَان جمع، والرُهُن جمع الجمع مثل ثِمار وثُمُر"(٢).

وقال البغوي(٥١٠هـ) فَرِهانٌ وَهُوَ جَمْعُ: رَهْنٍ، وَالرُّهُنُ: جَمْعُ الرِّهَانِ: جَمْعُ الْجَمْعِ، قَالَهُ الْفَرَّاءُ وَالْكِسَائِيُّ، وَقَالَ أبو عبيدة وَغَيْرُهُ: هُوَ جَمْعُ الرَّهْنِ أَيْضًا مِثْلُ: سَقْفٍ وَسُقُفٍ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَإِنَّمَا قَرَأْنَا «فَرُهُنٌ» لِيَكُونَ فرقا بينها وَبَيْنَ رِهَانِ الْخَيْلِ،

وَمَعْنَى الْآيَةِ: وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ولم تجدوا آلات الكتابة فَارْتَهِنُوا مِمَّنْ تُدَايِنُونَهُ رُهُونًا لِتَكُونَ وثيقة بِأَمْوَالِكُمْ"(٣). فجمع " رَهْن": "رِهَان" و "رُهُن"، وقيل

=

الذي عنده. كان هذا على رسم الجاهلية، فأبطله الإسلام. يقول: فارقتك بعد العهود والمواثيق والمحبات التي أعطيتها، فذهبت بذلك كله، كما يذهب بالرهان من كانت تحت يده. الشاهد: مجيء لفظ " رهن" بمعنى المال، أو العين المرهونة. ينظر: مختارات ابن الشجرى ١: ٦، ولباب الآداب ٤٠٢-٤٠٤، لسان العرب ١٣/ ١٨٩(ر هـ ن).

(١) لسان العرب ١٣/١٨٨،١٨٩ (ر هـ ن).

(٢) النكت والعيون ١/٣٥٩.

(٣) معالم التنزيل في تفسير القرآن ١/٣٩٦ بتصرف.

جمع "رَهْن": " رِهَان"، وجمع "رِهَان": "رُهُن"؛ فهي جمع الجمع، والمعنى الدلالي في كليهما واحد؛ لأنهما جمع للفظ واحد "رَهْن" –وهو ما ينوب مناب ما أخذ منه–؛ غير أن "رِهَان" يستعمل في معنى آخر؛ وهو المسابقة في الخيل، وغلب عليه هذا الاستعمال عند العرب؛ لذا اختار أبو عمرو قراءة "رُهُن" مع ضعفها في اللغة؛ للتفريق بينها وبين رهان الخيل.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ ابن كثير وأبو عمرو:{فَرُهُنٌ}بغير الألف، وقرأ الباقون:{فَرِهَانٌ} بالألف.

٢- يرى الباحث معيار اختيار قراءة أبي عمرو؛ هو المعنى، وقد نص على ذلك بقوله: وَإِنَّمَا قَرَأْنَا «فَرُهُنٌ» لِيَكُونَ فرقا بينها وَبَيْنَ رِهَانِ الْخَيْلِ، وهي شاذة في القياس فصيحة في الاستعمال.

٣- كما يرى الباحث معيار القراءة الأخرى؛ هو اللغة، فلفظ "رهان" جمعٌ بالقياس والاطراد.

٤- معنى اللفظ في القراءتين واحد؛ فـ "رُهُن"، و "رِهَان" جمع للفظ واحد وهو " رَهْن"، ومعناه: ما ينوب مناب ما أخذ منه؛ إلا أن لفظ "رِهان" أضيف إليه معنى آخر، وقد غلب عليه هذا المعنى في لاستعمال عند العرب، وقد اختار أبو عمرو قراءة "رُهُن" للتفريق بين اللفظين في المعنى والاستعمال.

نماذج أخرى من سورة البقرة تندرج تحت معيار المعنى

الآية	قراءة أبي عمرو	معيار الاختيار	التعليل
{فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً}	{فَيُضَاعِفَهُ} بالألف	المعنى	حكى أبو عمرو أن "ضاعفت" أكثر من "ضعَّفت"... الكشف، ص ٣٠٠.
{غُرْفَةً بِيَدِهِ} ٢٤٩	{غَرْفَةً} بِفَتْح الْغَيْن	المعنى	ذكر اليزيدي عَن أبي عَمْرو فَقَالَ مَا كَانَ بِالْيَدِ فَهُوَ غَرفَة بِالْفَتْح وَمَا كَانَ بِإِنَاء فَهُوَ غُرفَة بِالضَّمِّ. حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٤٠.
{وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَاسَ}	{دفع الله} مصدر من دفع دفعا	المعنى	وَكَانَ أَبُو عَمْرو يَقُول إِنَّمَا الدفاع من النَّاس وَالدَّفْع من الله. حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٤٠.
{فَصُرْهُنّ إِلَيْكَ}	فَصُرْهُنّ: بِضَم الصَّاد أَي أملهن واجمعهن	المعنى	وَكَانَ أَبُو عَمْرو يَقُول ضمهن إِلَيْك. حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٤٥.
{فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}	فَتُذَكِرَ بِالتَّخْفِيفِ البقرة: ٢٨٢	المعنى	قَالَ أبو عمرو إِذا شهِدت الْمَرْأَة على شَهَادَة ثمَّ جَاءَت الْأُخْرَى فَشَهِدت مَعهَا أذكرتها أَي جَعلتهَا ذكرا لِأَنَّهُمَا تقومان يَعْنِي صَارَت الْمَرْأَتَانِ كذكر. حجة القراءات لابن زنجلة، ص١٥٠،١٥١.

نتائج

من خلال ما سبق من عرض وتحليل؛ يتضح ما يأتي:

١- يعتمد اختيار القراءة عند القراء وفق معيار المعنى على عدة أمور:

- دلالة القراءة على المعنى أكثر من غيره عنده.
- وضوح القراءة في التفريق بين المعاني.
- شمولها معنى القراءة الأخرى وزيادة.
- مناسبتها لما قبلها، وما بعدها من معاني الآيات.
- موافقة القراءة حرف عبد الله بن مسعود، أو حرف أبي بن كعب.

٢- اعتمد اختيار أبي عمرو في هذا المعيار على بعض الأمور، منها:

- عموم المعنى في قراءة بغير ألف، {بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ}بالتشديد.
- دلالة القراءة على المعنى أكثر من غيرها في قراءة {أُسَارَى}، و{مُوْصٍ} .
- وضوح القراءة في التفريق بين المعاني كما في لفظي {السِّلم}، {فَرُهُن} .

المطلب الثالث: معيار الأثر

وهو ما يعتمد على الأثر، والنقل، والرواية في الاختيار، فيختار القارئ هذه القراءة أو تلك بسبب أنها أصح في الأثر، وأثبت في النقل، أو لأنه هكذا رواها وتلقاها وسمعها، ومما يدخل تحت ذلك اختيار قراءة ما لكثرة ناقليها، أو لكونها قراءة الجماعة، أو لاجتماع العامة أو الجمهور عليها، فكل هذه العبارات دالة على أنها أثبت في النقل وأصح في الأثر مما لم تتوفر فيه تلك الصفات، وإن كان أيضًا لا يخرج عن دائرة المروي، ومما يدخل – أيضًا – تحت هذا المنهج اختيار قراءة ما؛ لاعتضادها بأثر من آية أو حديث[١]. فيعتمد

(١) ينظر: الاختيار، ص٤٦٩.

هذا المعيار على الأثر، والنقل، والرواية، وهذه صفات أساسية ليست في الاختيار فقط؛ إنما في قبول القراءة أصلًا.

ومما يدل على اعتماد الأثر كمعيار للاختيار عند القراء؛ ما ذكره ابن مجاهد(٢٢٤هـ) عن أبي عمرو، بقوله:" وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية متمسكًا بالآثار، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله"(١). فأبو عمرو متمسكًا بالأثر ولا يخالف أئمته في الاختيار.

وكذلك وصف الهذلي(٤٦٥هـ) أبا عمرو واختياره، بقوله:" كان متمسكًا في اختياره بالآثار عن النبي (ﷺ) مائلًا في قراءته إلى ما روى"(٢). فكان أبو عمرو يعتمد على الأثر في اختياره لقراءته، وكذلك غيره من القراء. وسوف نذكر –في الصفحات التالية–بعض النماذج التي اعتمد فيها على الأثر.

١–{وَاتَّخَذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى}(٣)

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي قَوْله {وَاتَّخَذُوا} فِي فتح الْخَاء وَكسرهَا، فَقَرَأَ ابْن كثير، وَعَاصِم، وَأَبُو عَمْرو، وَحَمْزَة، وَالْكسَائِيّ{وَاتَّخِذُوا} مَكْسُورَة الْخَاء، وَقَرَأَ نَافِع، وَابْن عَامر {وَاتَّخَذُوا} مَفْتُوحَة الْحَاء على الْخَبَر (٤).

(١) السبعة في القراءت، ص٨١.

(٢) الكامل في القراءات، ص٦٤.

(٣) سورة البقرة من الأية١٢٥.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٠٧. العنوان في القراءات السبع، ص٧١. المبسوط في القراءات العشر، ص١٣٥.

التوجيه والتعليل:

قرأ نافع وابن عامر: {وَاتَّخَذُوا} على الخبر، بفتح الخاء. وقرأ الباقون بكسر الخاء على الأمر. وكل ذلك جائز. ورُوي عن عمر[1] أنه قال للنبي(ﷺ)وقد وقفا على مقام إبراهيم: أليس هذا مقام خليل الله؟ أفلا نتخذه مصلى؟ فأنزل الله: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى}، فكان الأمر على هذا الخبر أبيَنُ وأحسَنُ[2]. فالقراءة بفتح الخاء على معنى الخبر، وبكسرها على الأمر.

وذكر ابن خالويه(٣٧٠هـ):" الحجة لمن كسر: أنهم أمروا بذلك. ودليله قول (عمر)«أفلا نتخذه مصلى؟»، فأنزل الله ذلك موافقا به قوله. والحجة لمن فتح: أن الله تعالى، أخبر عنهم بذلك بعد أن فعلوه"[3]. فحجة ودليل قراءة الكسر هو قول سيدنا عمر.

وأكد ذلك أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)بقوله:" ومن قرأ: {وَاتَّخَذُوا}بالكسر، فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه"[4]. فورود الأثر سبب اختيار قراءة الكسر.

وقد ذكر ذلك ابن زنجلة(٤٠٣هـ)يقول:"قَرَأَ ابْن عَامر وَنَافِع {وَاتَّخذُوا من مقَام إِبْرَاهِيم} بِفَتْح الْخَاء وحجتهما أَن هَذَا إِخْبَار عَن ولد إِبْرَاهِيم صلى الله عَلَيْهِم أَنهم أتخذوا مقَام إِبْرَاهِيم مصلى وَهُوَ مَرْدُود إِلَى قَوْله {وَإِذ جعلنَا الْبَيْت مثابة للنَّاس وَأمنا وَاتَّخذُوا من مقَام إِبْرَاهِيم مُصَلًّى}، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَاتَّخذُوا} بِكَسْر الْخَاء وحجتهم فِي ذَلِك

(١) ينظر: سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر، باب: ومن سورة البقرة، حديث رقم(٢٩٥٩) ٢٠٦/٥. سنن ابن ماجه، باب: القبلة، حديث رقم(١٠٠٨)٣٢٢/١. السنن الكبري للنسائي، حديث رقم(١٠٩٣١)١٥/١٠. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه للفاكهي، حديث رقم(٩٨٤)،٤٤٩/١.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري١٧٤/١.

(٣) الحجة في القراءات السبع،ص٨٧.

(٤) الحجة للقراء السبعة٢٧٧/٢ .

مَا رُوِيَ فِي التَّفْسِير أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ أَخذ بيد عمر فَلَمَّا أَتَى على الْمقَام قَالَ لَهُ عمر هَذَا مقَام أَبينَا إِبْرَاهِيم(ﷺ)قَالَ نعم قَالَ أَفلا نتخذه مصلى فَأنْزل الله جلّ وَعز {وَاتَّخذُوا من مقَام إِبْرَاهِيم مُصَلًّى} يَقُول وافعلوا[1]. فمن قرأ بالكسر يحتجون بحديث سيدنا عمر.

ومما يؤيد ذلك أيضا من الأحاديث والأثر؛ حديث سيدنا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال:" وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلاَثٍ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوِ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلَتْ: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى}[البقرة: ١٢٥] وَآيَةُ الحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ البَرُّ وَالفَاجِرُ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ (ﷺ)فِي الغَيْرَةِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: {عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ}، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ"[2]. فورود الأثر من الحديث هو سبب اختيار أبي عمرو لقراءة الكسر.

المعنى الدلالي:

قَوْلُهُ تَعَالَى{وَاتَّخذُوا} قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ عَمَّنِ اتَّخَذَهُ مِنْ مُتَّبِعِي إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى" جَعَلْنَا" أَيْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً وَاتَّخَذُوهُ مُصَلًّى. وَقِيلَ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى تَقْدِيرِ إِذْ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً وَإِذِ اتَّخَذُوا، فَعَلَى الْأَوَّلِ الْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي جُمْلَتَانِ. وَقَرَأَ جُمْهُورُ الْقُرَّاءِ"{وَاتَّخِذُوا} بِكَسْرِ الْخَاءِ عَلَى جِهَةِ الْأَمْرِ، قَطَعُوهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَجَعَلُوهُ مَعْطُوفًا جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةً. قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى" اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ" كَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِلْيَهُودِ، أَوْ عَلَى مَعْنَى إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ اذْكُرُوا إِذْ

(١) ينظر: حجة القراءات،ص١١٣.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، باب: ما جاء في القبلة، حديث رقم(٤٠٢)،٨٩/١. مسند أبي داود الطيالسي، باب: الإفراد عن عمر، حديث رقم(٤١)،٤٦/١. فضائل الصحابة للشيباني، باب:خير هذه الأمة بعد نبيها، حديث رقم(٤٣٤)٣١٥/١.

جَعَلْنَا. أَوْ عَلَى مَعْنَى قوله:" مَثابَةً" لان معناه ثوبوا[1]. فاتَّخِذُوا بفتح الخاء على الإخبار معطوف على جَعَلْنَا، أي: اتخذ الناس من مكان سيدنا إبراهيم(ﷺ) قبلة يصلون إليها، وأما من قرأ بالكسر فبالأمر على إرادة القول أي: وقلنا: اتخذوا منه موضع صلاة.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي {وَاتَّخِذُوا} مكسورة الخاء، وَقَرَأَ نَافِع، وَابْن عَامر {وَاتَّخَذُوا} مَفْتُوحَة الْخاء.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو؛ هو الأثر، فورود الأثر من الحديث؛ هو سبب الاختيار، ويضاف إلى ذلك معيار آخر لسبب الاختيار؛ وهو أنها قراءة الجمهور.

٣- كما يرى الباحث أن معيار اختيار القراءة الأخرى؛ هو المعنى؛ بالعطف على ما قبله من قوله تعالى: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} بفتح الخاء، فهو إخبارٌ، وذكر حال من سبق.

٤- المعنى الدلالي يختلف باختلاف القراءة؛ فقراءة الفتح على الإخبار، وذكر حال مَن قبله، وقراءة الكسر على الأمر، أي: قلنا: اتخذوا، وافعلوا. وفي القراءتين تكامل؛ ففيهما إخبار عن ذرية سيدنا إبراهيم(ﷺ)، وأمر لذرية سيدنا محمد(ﷺ) بالاتِّباع، واتخاذ مقام سيدنا إبراهيم مصلى.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي٢/١١١..

٢-{وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي التَّوْحِيد وَالْجمع من قَوْله {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ}، فَقَرَأَ ابْن كثير {الرِّيح} على الْجمع فِي خَمْسَة مَوَاضِع فِي الْبَقَرَة هَهُنَا وَفِي الْحجر {وَأَرْسَلْنَا الرِّيح لَوَاقِح} ٢٢ وَفِي الْكَهْف {تَذْرُوهُ الرِّيح} ٤٥ وَفِي الرّوم اثْنَتَانِ الْحَرْف الأول {أَن يُرْسل الرِّيح مُبَشِّرَات} ٤٦ وَفِي الجاثية {وَتَصْرِيفِ الرِّيح} ٥ وَالْبَاقِي {الرِّيح}.

وَقَرَأَ نَافِع {الرِّيح} فِي اثنى عشر موضعا هَهُنَا وَفِي الْأَعْرَاف {يُرْسل الرِّيح} ٥٧ وَفِي إِبْرَاهِيم {كَرَمَادٍ اشْتَدَّت بِهِ الرِّيح} ١٨وَفِي الْحجر {الرِّيح لواقح}وَفِي الْكَهْف {تَذْرُوهُ الرِّيح}وَفِي الْفرْقَان {أَرْسَلَ الرِّيح} ٤٨ وَفِي النَّمْل {يُرْسل الرِّيح} ٦٣،وَفِي الرّوم اثْنَتَانِ {أَن يُرْسلَ الرِّيح مُبَشِّرَات} و{يُرْسِلُ الرِّيح فَتُثِيرُ} ٤٨ وَفِي فاطر {أَرَسَلَ الرِّيح} ٩ وَفِي حم عسق {إِن يَشَأْ يُسكِنِ الرِّيح} ٣٣ وَفِي الجاثية {وَتَصْرِيفِ الرِّيح}.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو من هَذِه الإثنى عشر حرفًا؛ حرفين: الرّيح فِي إِبْرَاهِيم {اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ} وَفِي حم عسق {يُسْكِنِ الرِّيح}، وَالْبَاقِي {الرِّيح} على الْجمع مثل نَافِع.

وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر مثل قِرَاءَة أبي عَمْرو. وَقَرَأَ حَمْزَة الرّيح على الْجمع فِي موضِعين فِي الْفرْقَان {أَرَسَلَ الرِّيح} وَفِي الرّوم الْحَرْف الأول {الرِّيح مُبَشِّرَات}، وسائرهن الرّيح على التَّوْحِيد. وَقَرَأَ الْكسَائي كَقِرَاءَة حَمْزَة وَزَاد عَلَيْهِ فِي الْحجر {الرِّيح لَوَاقِحَ}، وَلم يَخْتَلِفُوا فِي تَوْحِيد مَا لَيست فِيهِ ألف وَلَام[٢].

---

(١) سورة البقرة من الآية١٦٤.

(٢) السبعة في القراءات، ص١٧٢،١٧٣. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة للأهوازي، ص١٣٥.الإقناع في القراءات السبع، ص٣٠٢. تحبير التيسير في القراءات العشر، ص٢٩٧.

التوجيه والتعليل:

قَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} بِغَيْر ألف، وحجتهما أَن الْوَاحِد يدل على الْجِنْس فَهُوَ أَعم كَمَا تَقول كثر الدِّرْهَم وَالدِّينَار فِي ايدي النَّاس إِنَّمَا تُرِيدُ هَذَا الْجِنْس. قَالَ الْكسَائي: وَالْعرب تَقول جَاءَت الرّيح من كل مَكَان فَلَو كَانَت ريحًا وَاحِدَة جَاءَت من مَكَان وَاحِد فَقَوْلهم من كل مَكَان وَقد وحدوها تدل على أَن بِالتَّوْحِيدِ معنى الْجمع. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} وحجتهم أَنَّهَا الرِّيَاح الْمُخْتَلفَة المجاري فِي تصريفها وتغاير مهابها فِي الْمشرق وَالْمغْرب وتغاير جِنْسهَا فِي الْحر وَالْبرد فَاخْتَارُوا الْجمع فِيهِنَّ لِأَنَّهُنَّ جمَاعَة مختلفات الْمَعْنى وَيُقَوِّي الْجمع مَا رُوِيَ عَن رَسُول الله(ﷺ)[1] أَنه كَانَ إِذا هَاجَتْ ريح جثا على ركبته واستقبلها ثمَّ قَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رياحًا وَلَا تجعلها ريحًا اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَة وَلَا تجعلها عذَابا[2].

فمن اختار القراءة بالإفراد؛ فحجته أن في الإفراد معنى الجمع، وهي لغة وردت عن العرب. ومن اختار الجمع؛ فلأنها ليست واحدة؛ بل رياح مختلفة، ويقوي ذلك ما ورود في الأثر من حديث النبي(ﷺ).

وذكر مكي ابن أبي طالب(٤٣٧هـ):"ووجه القراءة بالجمع في{وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ}هو إتيانها من كل جانب، وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها، فهي رياح لا ريح، لأن الريح الواحدة؛ إنما تأتي من جانب وحد، فكان لفظ الجمع فيها أولى؛ لتصرفها من جهات، فيكون لفظها مطابقًا لمعناها في الجمع. وأيضًا فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب. وقد قال النبي(ﷺ)حين رأى ريحًا هبت: «اللَّهُمَّ

(١) ينظر: مسند أبي يعلى، باب: مسند ابن عباس، حديث رقم(٢٤٥٦)٣٤١/٤. المعجم الكبيرللطبراني، حديث رقم(١١٥٣٣)٢١٣/١١. شرح السنة للبغوي٣٩٣/٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني٥٥/٧.

(٢) ينظر: حجة القراءات١١٨,١١٩..

اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تَجْعَلَهَا رِيحًا »، فعلم أن الريح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات، وليست هذه المواضع في ذلك. واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة، فواجب من الحديث أن يقرأ بالجمع إذ ليست للعقوبات. ووجه القراءة بالتوحيد أن الواحد يدل على الجمع؛ لأنه اسم للجنس فهو أخف في الاستعمال، مع ثبات معنى الجمع فيه، والاختيار الجمع؛ لأن عليه الأكثر من القراء، ولأنه أبين في المعنى؛ لأنه موافق للحديث"(١). فالرياح بالجمع تأتي في الرحمة، ومن سمع وقرأ الأثر من الحديث وجب أن يقرأ بالجمع؛ فليست هنا للعقوبات، والاختيار للجمع؛ للمعنى الذي ذكرناه، وعليه أغلب القراء، ولأنه موافق للحديث.

المعنى الدلالي:

ذكر ابن عطية(٥٤٣هـ):" وتَصْرِيفِ الرِّياحِ إرسالها عقيمًا ومقحةً وصرًا ونصرًا وهلاكًا، ومنه إرسالها جنوبًا وشمالاً وغير ذلك، والرِّياحِ جمع ريح، وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة مفردة مع العذاب، إلا في يونس في قوله تعالى: {وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ}(٢)، وهذا أغلب وقوعها في الكلام، وفي الحديث: «كان رسول الله(ﷺ)إذا هبت الريح يقول: اللهم اجعلها رياحًا ولا تجعلها ريحًا». قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: وذلك لأن ريح العذاب شديدة ملتئمة الأجزاء كأنها جسم واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة فلذلك هي رياح"(٣). فَمَنْ وَحَّدَ الرِّيحَ فَلِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجِنْسِ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ. وَمَنْ جَمَعَ فَلِاخْتِلَافِ الْجِهَاتِ الَّتِي تَهُبُّ مِنْهَا الرِّيَاحُ. وَمَنْ جَمَعَ مع الرحمة ووحد مَعَ الْعَذَابِ فَإِنَّهُ فَعَلَ

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع، ص ٢٧١.

(٢) سورة يونس: ٢٢.

(٣) المحرر الوجيز ٢٣٣/١.

ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِالْأَغْلَبِ في القرآن(١). فالإفراد على أن اللفظ اسم جنس، ومن جمع فعلى المعنى في اختلاف الجهات التي تهب منها الرياح.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، وابْن كثير، وَنَافِع، وابن عامر، وعاصم {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} بِألف، وقَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} بِغَيْر ألف.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو؛ ورود الأثر من الحديث بلفظ الجمع في معنى الرحمة، ويؤيد ذلك قراءته بالإفراد في معنى العقاب -كما ورد في الحديث- في سورة إبراهيم والشورى، فيضاف إلى ذلك معيار آخر وهو المعنى؛ ولأن الرياح مختلفة المجاري فناسبها الجمع، ويضاف إلى ذلك أيضًا أنها قراءة الجمهور.

٣- كما يرى الباحث معيار القراءة الأخرى؛ هو المعنى، فالواحد يدل على الجنس فهو أعم، وذلك وفق لغة العرب كما ذكر الكسائي.

٤- أما الدلالة فالقراءتان متحدتان في المعنى، ولكن غلب جمع الريح في ريح الخير، وإفراد الريح في ريح العذاب، والمقصود بها هنا ريح الرحمة؛ فالجمع أولى؛ لورود الأثر من الحديث، وهي قراءة أبي عمرو.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن٢/١٩٨ .

٣-{لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ}(١)

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي ضم التَّاء وَدخُول الْألف وَفتحهَا وَسُقُوط الْألف من قَوْله{مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ}، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر {تَمَسُّوهُنَّ} حَيْثُ كَانَ بِغَيْر ألف، وَقَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ {تَمَاسُّوهُنَّ} بِأَلف وَضم التَّاء(٢).

التوجيه والتعليل:

ذكر الأزهري(٣٧٠هـ):"مَنْ قَرَأَ{تَمَسُّوهُنَّ} فهو الاختيار لأنا وجدنا هذا الحرف في غير موضع من الكتاب بغير ألف:{لَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ}(٣)، وكل شيء في القرآن من هذا الباب فهو فِعْلُ الرجل في باب الغِشيَان. قال: وهو أَحَبُّ إليَّ مِنْ قرَاءة مَنْ قرأ:{مَا لَمْ تُمَاسُّوهُنَّ}، قال: ومَن قرأ: {مَا لَمْ تُمَاسُّوهُنَّ}، اعتدَ بأن الفعل لهما، وأنهما يَلتذَّانِ معًا بالجِمَاع، فهو منهما"(٤). فمن قرأ بالفتح وبغير ألف؛ لورود الأثر من آية أجمعوا على قراءتها بذلك، ومن قرأ بالضم والألف اعتد بأن الفعل صادر منهما.

وقد ذكر ذلك ابن خالويه(٣٧٠هـ):" فالحجّة لمن أثبت الألف: أن «ماسّ» فعل من اثنين. ودليله قوله:{مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا}(٥). والحجة لمن طرحها: أنه جعل الفعل للرجال. ودليله قوله:{وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ}"(٦). فمن أثبت

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٣٦.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٨٣، ١٨٤. التيسير في القراءات السبع، ص٨١. الإقناع في القراءات السبع، ص٣٠٤.النشر ٢/٢٢٨.

(٣) سورة آل عمران: ٤٧.

(٤) معاني القراءات ١/٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) سورة المجادلة:٤.

(٦) الحجة في القراءات السبع، ص٩٨.

الألف جعل الفعل من الإثنين الرجل والمرأة، ومن طرح الألف جعل الفعل للرجل مستدلاً بالأثر من الآية.

قال أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ):"حجة من قال:{تَمَسُّوهُنَّ} قوله:جلّ وعزّ:{وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ}، ألا ترى أنه جاء على: فعل دون فاعل، وكذلك قوله [عز اسمه] {لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ}(١)، وقوله تعالى:{فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ}(٢)، فهذا كلّه على فَعَل...فأمّا ما جاء في الظهار من قوله تعالى:{مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا}(٣). فلا دليل فيه على ما في هذه الآية، لأن المماسّة في الظهار محرّم، وقد أخذ على كلّ واحد منهما...وحجة من قرأ: ولا تماسوهن أن فاعل وفعل قد يراد بكلّ واحد منهما ما يراد بالآخر، وذلك نحو: طارقت النّعل، وعاقبت اللّص"(٤). فحجة فحجة القراءة الأولى ورود الأثر –قولا واحدا–؛ لأنه على وزن فَعَل دون فاعل، ولا أثر في القراءة الثانية؛ إنما الاعتماد على المعنى؛ فهو من المفاعلة التي تكون من اثنين، وهي أيضًا تكون من الواحد كما ثبت في اللغة، ففيه تأييد للقراءة الأولى.

ويقول ابن زنجلة(٤٠٣هـ):" وحجتهم أَن الرجل هُوَ الْمُنْفَرد بالمسيس وَيُقَوِّي هَذِه الْقِرَاءَة قَوْله فِي قصَّة مَرْيَم {وَلَمْ يَمسَسْنِي بَشَرٌ} وَلم يقل يماسني وَجَاء فِي الحَدِيث أَيْضا:"إِذا طلق الرجل من قبل أَن يمس"(٥). وَحجَّة من قَرَأَ {تُمَاسُوهُنَّ}أَن {تُمَاسُوهُنَّ}أَن الْمَسِيس وَإِن كَانَ من الرجل فالمرأة مُشَارِكَة فِيهِ، وكل مَاس شَيْئًا

(١) سورة الرحمن: ٧٤.
(٢) سورة النساء: ٢٥.
(٣) سورة المجادلة:٤.
(٤) الحجة للقراء السبعة٢/٢٣٦-٢٣٨.
(٥) ينظر: صحيح البخاري، حديث رقم(٥٢٥١) ٤١/٧. صحيح مسلم، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، حديث رقم(١٤٧١) ١٠٩٣/٢، سنن النسائي، باب: وقت الطلاق للعدة، حديث رقم(٣٣٩٠)١٣٨/٦.

فالممسوس مَاس لَهُ وَكَذَلِكَ الملاقي وَيُقَوِّي هَذِه الْقِرَاءَة قَوْله: {مِنْ قَبلِ أَنْ يَمَاسَّا} عَلى إِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِمَا"[١]. فيقوي القراءة الأولى ورود الأثر من آية، وكذلك أثر من حديث. أما القراءة الأخرى فتعتمد على المعنى، وإن كان الاستدلال بالأثر من آية فيه قول؛ لأن المقصود به الظهار والغرض منه التحريم على الإثنين.

المعنى الدلالي:

يقول الطبري(٣١٠هـ):"والذي نرى في ذلك، أنهما قراءتان صحيحتا المعنى، متفقا التأويل، وإن كان في إحداهما زيادة معنى، غير موجبة اختلافا في الحكم والمفهوم. وذلك أنه لا يجهل ذو فهم إذا قيل له:"مسست زوجتي"، أن الممسوسة قد لاقى من بدنها بدن الماس، ما لاقاه مثله من بدن الماس. فكل واحد منهما –وإن أفرد الخبر عنه بأنه الذي ماس صاحبه–معقول بذلك الخبر نفسه أن صاحبه المسوس قد ماسه. فلا وجه للحكم لإحدى القراءتين–مع اتفاق معانيهما، وكثرة القرأة بكل واحدة منهما–بأنها أولى بالصواب من الأخرى، بل الواجب أن يكون القارئ، بأيتهما قرأ مصيب، الحق في قراءته"[٢]. وذكر ابن عطية(٥٤٢هـ):" وهذه القراءة الأخيرة تعطي المس من الزوجين، والقراءة الأولى تقتضي ذلك بالمعنى المفهوم من المس، ورجحها أبو علي لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن: نكح وسفد وقرع وذقط وضرب الفحل، والقراءتان حسنتان"[٣]. فالقراءتان قريبتان في المعنى والتأويل، فإن كان الفعل من الرجل فلابد من طرف آخر حتى يحدث الفعل، وذلك على القراءة الأولى(فَعَل)، وعلى القراءة الثانية فهي من باب المفاعلة التي تكون من اثنين كما تكون واحد.

(١) حجة القراءات، ص ١٣٨.

(٢) جامع البيان للطبري٥/١١٩.

(٣) ينظر:المحرر الوجيز ١/٣١٨. الجامع لأحكام القرآن٣/١٩٩.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أراء يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر «تمسوهن» بفتح التاء وبغير ألف، وقرأ الكسائي وحمزة «تماسوهن» بألف وضم التاء.

٢- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو؛ هو ورود الأثر من الآية {وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ}؛ بإجماع القراء عليها، وكذلك ورود الأثر من لفظ الحديث النبوي.

٣- يرى الباحث معيار القراءة الأخرى هو المعنى؛ فالمس والتلذذ حاصل من الطرفين لا من واحد. أما وقوع الأثر من آية أخرى: {مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا}؛ فلا دليل عليه؛ لأن المماسة في الظهار محرم، وقد أُخذ على كل واحد منهما، كما ذكر أبو علي الفارسي.

٤- المعنى الدلالي في القراءة الأولى أسند الفعل فيه للرجال؛ لأن الفعل يصدر منهم، فهو طرف أساس، وأما ردة الفعل وأثره فهي واقعة على الطرف الآخر. وأما القراءة الثانية؛ فهي تُسند الفعل وأثره على الإثنين، وتُشركهما فيه، والقراءتان-كما ذكر الطبري-صحيحتا المعنى، متفقتا التأويل.

٤-{يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي كسر السِّين وَفتحهَا من قَوْله {يَحْسَبُهُم}البقرة، و{يَحسَبَنَّ} آل عمرَان ١٧٨، فقرأ ابْن كثير، وَنَافِع، وَأَبُو عَمْرو، وَالْكسَائِيّ{يَحْسِبهُم} و{يَحسِبن} بِكَسْر السِّين فِي كل الْقُرْآن، وَقَرَأَ ابْن عَامر، وَعَاصِم، وَحَمْزَة بِفَتْح السِّين فِي كل الْقُرْآن، وَقَالَ هُبَيْرَة عَن حَفْص إِنَّه كَانَ يفتح ثمَّ رَجَعَ فَكَانَ يكسر"[٢].

(١) سورة البقرة، من الآية٢٧٣.

(٢) السبعة في القراءات، ص١٩١.وينظر: التيسير في القراءات السبع، ص٨٤. العنوان في القراءات السبع، ص٧٦. الإقناع في القراءات السبع، ص٣٠٨.

التوجيه والتعليل:

ورد عن الأزهري(٣٧٠هـ) أنه قال في مضارع حسِب:"هما لغتان معروفتان عن العرب، على (فَعِلَ يفعِلُ)حَسِبَ يحْسِبُ، والكسر لغة أهل الحجاز، والفتح لغة تميم، وحَسِب يَحْسِبُ. جاء نادرا"[(١)]. ففي مضارع حسِب لغتان: الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم، والفتح–على قوله–أشهر، والكسر نادر.

وذكر ابن خالويه(٣٧٠هـ):" الحجّة لمن فتح: أنه أتى بلفظ الفعل المضارع على ما أوجبه بناء ماضيه، لأن (فعِل) بالكسر يأتي مضارعه على (يفعَل) بالفتح قياس مطرد. والحجّة لمن كسر: أن العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، وييئس، وييبس، حتى صار الكسر فيهن أفصح"[(٢)].

فالقياس في "حسِب": "يحسَب" بالفتح؛ أما استعمال الكسر ففي كلماتٍ أربع وردن عن العرب، فصار النطق بكسرهن أفصح.

وقال الهذلي(٤٦٥هـ) في قراءة الكسر:" الباقون بكسر السين، وهو الاختيار لقول رسول اللَّه(ﷺ)لـ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ: لَا تَحْسِبَنَّ – أَنَا إِنَّمَا ذَبَحْنَاهَا لَكَ...[(٣)]" في حديث فيه طول، فذكر الكسر دون الفتح، وهي لغة قريش"[(٤)]. فاختيار الكسر لأنها لغة النبي(ﷺ)، وورود الأثر بذلك في الحديث.

---

(١) معاني القراءات١/٢٣٠.

(٢) الحجة. في القراءات السبع، ص١٠٣.

(٣) ينظر: سنن أبي داوود، باب، حديث رقم(١٤٨٨٨)١٥/١٤٥. المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب قراءات النبي، حديق رقم(٢٩١٤)٢/٢٥٣. السنن الكبرى للبيهقي، كتاب التستر والنشوز، حديث رقم(١٤٧٧١)٧/٤٩٥.

(٤) الكامل في القراءات، ص٥١١.

وذكر ذلك أبو شامة(٦٦٥هـ) بعد أن وجّه القراءتين:"واختار أبو عبيد قراءة الكسر، وذكر حديثًا عن لقيط بن صبرة قال: كنت وافد بني المنتفق إلى رسول الله(ﷺ) فبينا نحن عنده إذ روح الراعي غنمه، فقال له رسول الله(ﷺ): "ما أولدت" قال: بهمة قال: "اذبح مكانها شاة"، ثم قال: "لا تحسِبن" –ولم يقل لا تحسَبن أنا من أجلك ذبحناها– قال أبو عبيد: بالكسر نقرؤها في القرآن كله اختيارًا لما حفظ عن رسول الله (ﷺ) من لغته واتباعا للفظه والله أعلم"(١).

وجّه أبو الشامة القراءتين، ورجح الكسر واختاره؛ وذلك اتباعًا لما ورد من أثر في الحديث، وحُفظ ذلك عن النبي(ﷺ).

وجاء في كتب التفسير:" أمَّا القراءةُ الأولى فجاءَتْ على القياسِ، لأنَّ قياسَ فَعِل بكسر العين يَفْعَل بفتحِها لتتخالفَ الحركتان فيخِفَّ اللفظُ، وهي لغةُ تميم، والكسرُ لغةُ الحجاز، وبها قرأ رسولُ الله (ﷺ)، وقد شَذَّتْ ألفاظٌ أُخَرُ جاءت في الماضي والمضارع بكسرِ العينِ منها نَعِم يَنْعِم، وبَئِس يَبْئِسُ، ويَئِس يَيْئِس، ويَبِس يَيْبِس من اليُبوسة، وعَمِد يَعْمِد، وقياسُها كلُّها الفتحُ، واللغتان فصيحتان في الاستعمال، والقارئ بلغةِ الكسر اثنان من كبار النحاة أبو عمرو –وكفى به– والكسائي، وقارئا الحرمين نافع وابن كثير"(٢).

فالكسر والفتح لغتان وردتا عن العرب، ولهما أصل وقاعدة، قياس واستعمال، فهما لغتان فصيحتان؛ قرأ بهما اثنان من كبار النحاة.

ومما ورد عن النحاة مجيء "فَعَل" على "يَفْعِل"، قال سيبويه: "وقد بنوا "فَعَل" على "يَفْعِل" في أحرف، كما قالوا: "يفعُل" فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا

(١) إبراز المعاني، ص ٣٧٧، وينظر: الكشف والبيان ٢٧٦/٢، اللغات في القرآن، إسماعيل المقرئ، ص ٢٩.

(٢) الدر المصون ٦١٩/٢.

بالكسرة فشُبِّهت بـه، وذلـك حسـب يحسـب، ويـئس ييـئس، ويـبس ييـبس، ونعـم ينعم"[١]. فقد بنى العرب من فعَل يفعِل، والعكس وكل ذلك ورد عنهم.

ويؤكد ذلك علماء اللغة:" واعلم أن كل فعل كان ماضيه على " فَعِل" مكسور العين؛ فإن مستقبله يأتي بفتح العين نحو: عَلِم يَعْلَم...إلا أربعة أحرف جاءت نوادر، قالوا: حَسب: يحسِب، ويحسَب، يئس: ييئس، وييأس، ويبس: يبس ويبَس، ونعم: ينعِم، وينعَم، فإن هذه الأحرف من الفعل السالم جاءت بالفتح والكسر"[٢]. فقد ورد الفتح والكسر في مضارع "فعِل"، وهي من تداخل أو تزّكب اللغات عن العرب، وقد وضح ذلك ابن جني في كتابه الخصائص؛ باب تركيب اللغات[٣]. فيتضح مما سبق أن «حسب» في مضارعها لغتان: فتح السين وهو القياس، وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال، وقد ورد ذلك في الأثر من الحديث على لسان النبي(ﷺ).

المعنى الدلالي:

ذكر السمرقندي(٣٧٣هـ):" قوله: يَحْسَبُهُمُ الْجاهِلُ قرأ حمزة وعاصم وابن عامر: يحسبهم بنصب السين في جميع القرآن، وقرأ الباقون: بالكسر وتفسير القراءتين واحد، يعني يظن الجاهل بأمرهم وشأنهم أنهم أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ لأنهم

(١) الكتاب ٣٨/٤، وينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٨٧/٣، المنصف لابن جني ٤٣، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ١٣٥، شرح شافية ابن لحاجب ركن الدين ٢٧٦/١.

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٠، وينظر: المنتخب من غير كلام العرب، كراع النمل٥٦١/٢، الأضداد لابن الأنباري ١٢/١، الصحاح (ح س ب) ١١٢/١، المخصص لابن سيده ٢٧٨/٤، المزهر للسيوطي ١٠٤/٢.

(٣) ينظر:٣٧٦/١وما بعدها.

يظهرون أنفسهم للناس باللباس وغيره، كأنهم أغنياء ويتعففون عن المسألة"[1].
فالمعنى الدلالي واحد؛ لا يختلف باختلاف بالقراءة.

تعليق واستنتاج:

من خلا ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أَبُو عَمْرو، وَابْن كثير، وَنَافِع، وَالْكسَائِيّ{يَحْسبهُم}؛ بِكَسْر السِّين فِي كل الْقُرْآن، وقرأ حمزة وعاصم وابن عامر؛ بفتح السين في جميع القرآن.

٢- قراءة الكسر لغة: عليا مُضر؛ أهل الحجاز وعلى رأسهم قريش، وقراءة الفتح لغة: "تميم" سفلى مضر.

٣- يرى الباحث معيار اختيار القراءة عند أبي عمرو؛ هو ورود الأثر في الحديث عن النبي(ﷺ)، وقد ترك أبو عمرو لغة قبيلته "تميم"، واختار قراءة أهل الحجاز؛ لأنها لغة النبي(ﷺ)، ولغة قريش. وهو أعلم بالقراءة واللغة من غيره، وقد وافقه في ذلك نحوي آخر هو الكسائي.

٤- كما يرى الباحث معيار القراءة الأخرى؛ هو اللغة؛ لأنها جاءت على القياس في مخالفة عين المضارع عين الماضي.

٥- أما المعنى الدلالي؛ فاختلاف القراءة لاختلاف اللغات الواردة عن العرب، ومعنى القراءتين واحد.

(١) بحر العلوم١/١٨١.

٥-{وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}[١]

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي فتح التَّاء وَضمّهَا من قَوْله:{يَوْمًا ترجعون فِيهِ}، فَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَحده {تَرجعون فِيهِ}، بِفَتْح التَّاء وَكسر الْجِيم، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {يَوْمًا تُرجَعون فِيهِ} بِضَم التَّاء، وفتح الجيم[٢].

التوجيه والتعليل:

قَرَأَ أَبُو عَمْرو {وَاتَّقُوا يَوْمًا تَرجِعونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} بِفَتْح التَّاء، أَي: تصيرون، نسب الْفِعْل إِلَيْهِم، وحجته قَوْله:{وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُون}[٣] فأسند الرُّجُوع إِلَيْهِم، فَكَذَلِك قَوْله {ترجعون}، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {تُرجَعُونَ} بِضَم التَّاء، أَي: تردون، وحجتهم قَوْله{ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم يُحْشَرُون}[٤]، {وَإِلَيْهِ تُقْلَبُون[٥]}"[٦]. فمعنى قراءة الفتح: تصيرون؛ فأسند الفعل إليهم، وحجته ورود الأثر من آية. ومعنى قراءة الضم: تردون، وحجتهم كذلك ورود الأثر من آية.

وفي مثل هذه المعاني ذكر أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ):" حجة من قرأ:{يُرجَعُون} : {ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ}الأنعام:٦٢، {وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي}الكهف:٣٦. وحجة أبي

(١) سورة البقرة من الآية:٢٨١.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص١٩٣، التيسير في القراءات السبع، ص٨٥، العنوان في القراءات السبع، ص٧٦. النشر ٢/٢٠٨.

(٣) سورة البقرة من الآية:٤٦.

(٤) سورة الأنعام من الآية:٣٨.

(٥) سورة العنكبوت من الآية٢١.

(٦) ينظر: حجة القراءات، ص ١٤٩.

عمرو: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ} الغاشية:٢٥، فأضيف المصدر إلى الفاعل فهذا بمنزلة:(يرجعون)، وآبوا: مثل رجعوا. ومن حجته: {وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} البقرة:١٥٦، وقال: {فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ} يونس:٤٦، فأضاف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف في الآية الأخرى. وقال تعالى: {كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} الأعراف: ٢٩" [١]. فلكل قراءة أثر من آية أخرى تدل على المعنى، وحجة أبي عمرو هي إسناد الفعل للفاعل قياسًا على ورود الأثر في معنى الآيات الأخرى.

وذكر القرطبي(٦٧١هـ):" وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الْجِيمِ، مِثْلَ: {إِنَّ إِلَيْنا إِيابَهُمْ} وَاعْتِبَارًا بِقِرَاءَةِ أُبَيٍّ" يَوْمًا تَصِيرُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ". وَالْبَاقُونَ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، مِثْلَ: {ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ} . {وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلى رَبِّي} وَاعْتِبَارًا بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ "يَوْمًا تُرَدُّونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ"[٢]. فورود الأثر من آية أخرى، واعتبار المعنى؛ هو سبب الاختيار عند أبي عمرو؛ فإسناد الفعل إلى الفاعل في القراءة الأولى؛ فمعنى "ترجعون": تصيرون، وذلك من الرجوع. وإسناده إلى المفعول؛ من الرجع بمعنى: الرد والإعادة. ووجدت هذه المعاني في كتب المعاجم.

يقول الأزهري(٣٧٠هـ) في مصدر رجع:" ومصدره لَازِما: الرُّجوعُ، ومصدرهُ وَاقعا: الرَّجْع. يُقَال رجعتُه رجْعاً فرجَع رُجُوعا، يَسْتَوِي فِيهِ لفظ اللَّازِم وَالْوَاقِع"[٣].

فرجع يستوي فيه اللفظ في الفعل؛ لازمًا ومتعد، ومصدر اللازم: الرجوع، ومصدر المتعدي: الرجع، ولكل معنى.

(١) الحجة للقراء السبعة ٤١٨/٢.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٧٦/٣.
(٣) تهذيب اللغة٢٣٥/١(ع ج ر).

ويقول الجوهري(٣٩٣هـ):" رجع: رَجَعَ بنفسه رُجوعاً، ورَجَعَه غيرهُ رَجْعاً. وهُذَيْلٌ تقول: أَرْجَعَهُ غيرهُ"(١). فمعنى المصدرين: الرجوع: ويكون من النفس، والرجع: من الغير.

يقول الراغب(٥٠٢هـ):" الرُّجُوعُ: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانًا كان أو فعلاً، أو قولاً، وبذاته كان رجوعه، أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله. فَالرُّجُوعُ: العود، والرَّجْعُ: الإعادة"(٢). فهناك اختلاف بين الرجوع، والرجع، فالرجوع يكون بالنفس؛ سواء كان بذاته أو جزء منه، والرجع: الإعادة، ويكون بالغير.

ويقول الزَّبيدي(١٢٠٥هـ):" أيّ رَجَعَ كَانَ: لازِماً، أَو واقِعاً، فمصدرُه لازِماً الرُّجوع، ومصدرُه واقِعاً الرَّجْع، يُقَال: رَجَعْتُه رَجْعًا، فَرَجَع رُجوعاً. قَالَ شَيْخُنا: هَذَا هُوَ المشهورُ الْمَعْرُوف سَماعاً وَقِيَاسًا، وزعمَ بعضٌ أنّ الرَجْعَ يكونُ مَصْدَراً لـلاّزِمِ أَيْضا"(٣). أكد الزَّبيدي ما قيل سابقًا، وهو المشهور سماعًا، وقياسًا؛ بأن الرجوع والرجع مصدران للفعل رجع، ويختلفان في معناهما من اللزوم والتعدي.

المعنى الدلالي:

قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}، قَرَأَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ بِفَتْحِ التَّاءِ، أَيْ: تَصِيرُونَ إِلَى اللَّهِ، وَقَرَأَ الْآخَرُونَ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، أَيْ: تُرَدُّونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ(٤). فمعنى القراءة الأولى: تصيرون إليه، فالفعل فيه لازم، ومعنى القراءة الأخرى: تُردُّون، والفعلُ متعد، وهو مبني على ما لم يسمّ فاعله. والأولى من الرجوع، والثانية من الرجع.

(١) تاج اللغة وصحاح العربية٣/١٢١٦(ر ج ع).
(٢) المفردات في غريب القرآن، ص٣٤٢.
(٣) تاج العروس٢١/٦٥،٦٦(ر ج ع).
(٤) ينظر: إحياء التراث للبغوي١/٣٩١.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو وَحده{تَرجِعونفِيهِ} بِفَتْح التَّاء وَكسر الْجِيم، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {يَوْمًا تُرجَعُونفِيهِ}؛ بِضَمَ التَّاء وفتح الجيم.

٢- يرى الباحث معيار قراءة أبي عمرو؛ هو ورود الأثر من آية، وقد ورد ذكرها في التوجيه، وكذلك اعتبار المعنى في آيات وقراءات أخرى.

٣- يرى الباحث معيار القراءة الأخرى؛ هو ورود الأثر أيضًا، واعتبار المعنى في آيات وقراءات أخرى، ويضاف إلى هذا معيار آخر؛ وهو إجماع الجمهور من القراء.

٤- كما يرى الباحث أن المعنى الدلالي يختلف باختلاف القراءة، ويتمثل ذلك الاختلاف في مصدر الفعل، فالقراءة الأولى من الرجوع؛ على البناء للفاعل، والقراءة الأخرى من الرجع على البناء للمفعول، وهو سبب اختلاف المعنى؛ فالرجوع يكون باختيارك، والرجع بقوة خارجية عنك، ولفظ الفعل في كليهما واحد "رَجَعَ"؛ لأن المتحكم في ذلك كله واحد؛ وهو الله.

نتائج

من خلال ما سبق من عرض وتحليل؛ يتضح ما يأتي:

١- اعتمد معيار الأثر في الاختيار على عدة أمور، وهي:

- صحة الأثر وثبات النقل.
- سماع القاري وروايته وتلقيه.
- إجماع جمهور القراء.
- ورود أثر من أية وحديث.

٢- يتنوع ورود الأثر في المبحث بين:

- ورود الأثر من آية.
- ورود الأثر من حديث.

- ورود الأثر من آية وحديث معًا.

٣- بعض القراءات فيها اختلاف بين اللغات الواردة عن العرب؛ مما لا يترتب عليه اختلاف دلالة.

٤- اختلاف اللغات في الأمثلة؛ بين لغة الحجاز، ولغة بعض القبائل الأخرى.

المطلب الرابع: معيار رسم المصحف

وهو المعيار الذي يعتمد في الاختيار على قضية تتعلق برسم المصحف العثماني المجمع عليه من قبل الصحابة (رضي الله عنهم) فيختار القارئ القراءة بهذا الوجه أو ذاك لموافقته لخط المصحف العثماني أكثر من غيره، أو لكونه متوافقًا مع أكثر المصاحف العثمانية، أو لكونه يوافق رسم المصحف العثماني تحقيقًا في مقابل الوجه الآخر الذي يوافقه احتمالاً أو تقديرًا، أو لأي قضية كتابيه أو شكلية تتعلق بالرسم والكتابة، وقد يدخل تحت ذلك اختيار قراءة ما لموافقتها ما قبلها أو ما بعدها من رؤوس الآيات؛ لأنها قضية تتعلق بالشكل واللفظ، ويلحق بذلك – أيضًا – ما يذكر عن بعض القراء من اختيارهم قراءة معينة؛ لأن حروفها أكثر، فتزداد الحسنات ويزداد الأجر بزيادة الحروف، فهذا مما يلحق بالمنهج الرسمي في الاختيار[١]:

فموافقة الرسم العثماني ركن من أركان القراءة الصحيحة، وضابط من ضوابط قبول القراءة أصلاً، ويعد كذلك سببًا من أسباب اختيار القراءة عند القراء، ومن النماذج على ذلك في قراءة أبي عمرو بن العلاء ما يأتي:

(١) الاختيار ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .

{وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا}(١)

توثيق القراءات الواردة:

وَاخْتلفُوا فِي قَوْله: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} بِغَيْر وَاو، قَرَأَ ابْن عَامر وَحده: {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} بِغَيْر وَاو وَكَذَلِكَ فِي مصاحف أهل الشَّام، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْوَاو وَكَذَلِكَ فِي مصاحف أهل الْمَدِينَة وَمَكَّة والكوفة وَالْبَصْرَة(٢).

التوجيه والتعليل:

قوله تعالى: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} قرأه ابن عامر بغير واو. والحجة له: أنه استأنف القول مخبرًا به ولم يعطفه على ما قبله. وقرأه الباقون بالواو. والحجة لهم: أنهم عطفوا جملة على جملة. وأتوا بالكلام متصلا بعضه ببعض. وكلّ من كلام العرب(٣). فقراءة ابن عامر على الاستئناف، والباقون بالعطف على ما سبق.

وعلق ابن زنجلة(٤٠٣هـ) على هذه القراءة بقوله:"وَقَرَأَ ابْن عَامر: {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} بِغَيْر وَاو كَذَا مَكْتُوب فِي مصاحف أهل الشَّام، وحجته أَن ذَلِك قصَّة مستانفة غير مُتَعَلقَة بِمَا قبلهَا كَمَا قَالَ {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ}(٤) ثمَّ قَالَ {قَالُوا أَتتخِذُنَا هُزُوا}(٥) وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَقَالُوا} بِالْوَاو لِأَنَّهُ مثبتة فِي مصاحفهم وَهِي عطف جملَة على جملَة"(٦). فدليل الحذف عند ابن عامر كتابتها من دون واو في مصاحف

(١) سورة البقرة من الآية ١١٦.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ص ١٦٩، والاقناع في القراءات السبع، ص٣٠٠، المبسوط في القراءات ص١٣٤، والنشر ١١/١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبعة، ص٨٨.

(٤) سورة البقرة من الآية ٦٧.

(٥) سورة البقرة من الآية ٦٧.

(٦) حجة القراءات، ص ١١١,١١٠.

أهل الشام، وإثبات الواو عند الباقيين لثبوتها في مصاحفهم، مع ما يترتب على ذلك من عطف أو استئناف.

وأكد ذلك مكي ابن أبي طالب(٤٣٧هـ)بقوله:" وكذلك هي في جميع المصاحف بالواو؛ إلا في مصحف أهل الشام، وإثبات الواو هو الاختيار؛ لثباتها في أكثر المصاحف، ولأن الكلام عليه كله قصة واحدة، ولإجماع القراء عليه سوى ابن عامر"(١). فسبب الاختيار ثبوتها في المصاحف، وهو ما يتعلق بالرسم. بالرسم.

وذكر أبو عمرو الداني(٤٤٤هـ):" في مصاحف أهل الشام {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً} بغير واو قبل {قَالُوا}، وفي سائر المصاحف{وَقَالُوا}بالواو"(٢). فكلٌ قرأ وفق رسم المصحف.

وقال أبو شامة(٦٦٥هـ):" وهذه الواو التي أسقطها ابن عامر اتبع فيها مصاحف أهل الشام؛ فإنها لم ترسم فيها فالقراءة بحذفها على الاستئناف، ولأن واو العطف قد تحذف إذا عرف موضعها، وربما كان حذفها في أثناء الجمل أحسن، ولا سيما إذا سيقت للثناء والتعظيم"(٣). فسبب اختيار ابن عامر اتباعه رسم المصحف، وكذلك اتبع أبو عمرو ومن معه من القراء رسم مصاحفهم.

المعنى الدلالي:

{وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحانَهُ}: نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ، إِذْ قَالُوا: عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ، أَوْ فِي النَّصَارَى، إِذْ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، أَوْ فِي الْمُشْرِكِينَ، إِذْ قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، أَوْ فِي النَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ، أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ، وَالْأَخِيرُ قَالَهُ الزَّجَّاجُ. وَلِاخْتِلَافِهِمْ فِي سَبَبِ النُّزُولِ، اخْتَلَفُوا فِي الضَّمِيرِ فِي وقالوا، عَلَى مَنْ يَعُودُ؟ فَقِيلَ: هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْجَمِيعِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ. فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ قَدْ جَعَلَ لِلَّهِ وَلَدًا،

(١) الكشف١/٢٦٠.

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص١٠٦.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني، ص٣٣٨.

قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى قِرَاءَةِ:{وَقَالُوا} بِالْوَاوِ، وَهُوَ آكَدُ فِي الرَّبْطِ، فَيَكُونُ عَطَفَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ مِثْلِهَا. وَقِيلَ: هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ:{وَسَعى فِي خَرابِها}، فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى مَعْطُوفٍ عَلَى الصِّلَةِ، وَفُصِلَ بَيْنَهُمَا بِالْجُمَلِ الْكَثِيرَةِ، وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا، يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْ مِثْلِهِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَغَيْرُهُمَا: قَالُوا بِغَيْرِ وَاوٍ، وَيَكُونُ عَلَى اسْتِئْنَافِ الْكَلَامِ، أَوْ مَلْحُوظًا فِيهِ مَعْنَى الْعَطْفِ، وَاكْتَفَى بِالضَّمِيرِ وَالرَّبْطِ بِهِ عَنِ الرَّبْطِ بِالْوَاو[1]. فالبعطف أو الاستئناف، أو ربط الجمل بالواو، أو بالضمير؛ المعنى واحد على الحذف والإثبات.

تعليق واستنتاج:

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- قرأ أبو عمرو، ونافع، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدا} بالواو، وقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدا} بِغَيْر وَاو.

٢- يرى الباحث معيار قراءة أبي عمرو؛ هو موافقة رسم المصحف. ويضاف إلى ذلك أنها قراءة الجمهور.

٣- كما يرى الباحث معيار اختيار القراءة الأخرى؛ هو موافقة رسم المصحف أيضًا.

٤- المعنى الدلالي على القراءتين -الحذف والإثبات-واحد.

نتائج

من خلال ما سبق من أقوال يتضح ما يأتي:

١- موافقة رسم المصحف من أسباب الاختيار عند القراء، وهي تعتمد على:

- التوافق مع أكثر المصاحف العثمانية.
- موافقة رسم المصحف العثماني تحقيقًا في مقابل الوجه الآخر الذي يوافقه احتمالاً، أو تقديرًا.

(١) ينظر: البحر المحيط١/٥٨٠.

- موافقتها ما قبلها، أو ما بعدها من رؤوس الآيات.
- زيادة الحروف فتزداد الحسنات، ويزداد الأجر.

٢- سبب اختيار قراءة أبي عمرو في هذا المبحث؛ هو موافقة رسم المصحف، والتوافق مع أكثر المصاحف العثمانية.

خاتمة

الحمد لله وحده، ولا فضل إلا من عنده، ولا حول ولا قوة إلا به، فله الحمد على ما أتم، وله الشكر على ما أكمل.

وبعد

فقد انتهيت من كتابة بحثي، والذي ينقب على معايير اختيار القراءة عند القراء، وبعد التقصي في كتب القراءات، وعلوم القرآن، واللغة، والتفسير، والمعاجم؛ أدرك البحث بعض النتائج، والتوصيات، نجملها في السطور التالية:

أولًا: النتائج:

١- القراءات القرآنية وحي من الله، لا مجال للاجتهاد فيها؛ بل هي نقل ورواية، وهي مليئة بالكنوز والذخائر اللغوية التي تحتاج إلى بحث وتنقيب.

٢- اختلاف القراءات بينه العلماء عند الحديث عن المقصود بالأحرف السبعة، أما اختلاف القراء فهو مبني على الاختيار من القراءات المروية، وهو ما اختاره إمام من القراء فيما روى وعلم وجهة من القراءات ما هو الأحسن عنده، والأولى، فالتزمه طريقة وأقرأ به، واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه بلفظ الاختيار، أو القراءة.

٣- جمعت شخصية أبي عمرو بن العلاء المكارم كلها، فهو عالم، مفسر، نحوي، قارئ، ملم بأوجه القرآن الكريم وقراءاته على اختلافها وتنوعها.

٤- لا يوجد كتاب جامع لأراء وتوجيهات أبي عمرو؛ بل هي منثورة في بطون الكتب على اختلاف تصنيفها.

٥- تنوعت معايير الاختيار عند أبي عمرو؛ لتشمل: اللغة، والدلالة، والأثر، والرسم، ويندرج تحت كل معيار ضوابط لتحديد ذلك.

٦- كان لكثرة شيوخ أبي عمرو أثر في تنوع معايير اختياره في القراءة، وكذلك تأثره بقبيلته والبيئة التي نشأ فيها، وهو ماله أثر عند القراء عمومًا.

٧- كان أبو عمرو يختار الأفصح، ويلتمسه في لسان قريش، أو لسان تميم، وتجد ذلك في توجيهه أو تعليل اختياره؛ أنه الأفصح، أو الأعلى، أو الغالب، أو هو لغة النبي(ﷺ).

٨- مع تأثر أبي عمرو بن العلاء بلهجة قبيلته(تميم)؛ إلا أنه قد يختار القراءة بلهجة أخرى، مثل قراءة قوله تعالى: {وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى}.

٩- يتأثر أبو عمرو بالمعنى أكثر من تأثره باللفظ، وتلحظ ذلك في اختياره المعنى على القاعدة اللغوية والنحوية، وذلك في قراءة{فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ}.

١٠-اختلاف القراءات بالحذف والإثبات؛ يحدث بسبب اختلاف مصاحف الأمصار، ويعود سبب الاختيار إلى موافقة رسم المصحف.

١١-كتب المعاجم بها الكثير من أقوال أبي عمرو وتعليقاته على الألفاظ، والتي تحتاج إلى جمع ودراسة.

ثانيًا: التوصيات:

١- إعادة دراسة جميع الرسائل والأبحاث المتعلقة بالقراءات القرآنية، وصبغها بأفكار جديدة، ودراسات حديثة؛ نظرًا لكثرة المصادر والمراجع وتوافرها عما سبق مع تنوع الوسائل العلمية.

٢- دراسة انفرادات القراء واختياراتهم وفق ضوابط ومعايير الاختيار التي ذكرناها.

٣- جمع أراء أبي عمرو في القراءات القرآنية من كتب المعاجم وتوثيقها ودراستها.

وختاماً، أتوجه إلى الله – تعالى – بالحمد والثناء على ما يسر وأتم من كتابة هذا البحث وأسأله –عز وجلَّ– أن يلبثه ثوب الإخلاص، وأن يكلله بالتوفيق والقبول.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم : جلَّ من أنزله .**
- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تح: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطيّ، تحقتق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط ثالثة، ٢٠٠٦م –١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- الاختيار عند القراء مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، أمين إدريس، ماجستير، كلية الدعوة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المؤلف: بن قيم الجوزية تح: د. محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض، ط الأولى، ١٣٧٣ هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط أولى ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، صبري الأشوح، مكتبة وهبة، ط أولى ،١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م.
- إعراب القرآن، للنَّحَّاس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن–المنسوب للزجاج – للباقولي، تح: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب –القاهرة ودار الكتب اللبنانية –، ط رابعة، ١٤٢٠هـ.
- الإقناع في القراءات السبع، ابن خلف الأنصاري، دار الصحابة للتراث
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط أولى، ١٤٢٤هـ .–٢٠٠٣م
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط أولى، ١٤١٨ هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في علم القراءات، د / عبد العلي المسئول، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط أولى، ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٨م.
- بحر العلوم، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط ، ١٤٢٠ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية –لبنان / صيدا.
- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والرويات، المهدوي المقريء، تح: أحمد السلوم، دار ابن حزم، ط أولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، الناشر: دار الهداية
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، للشيخ طاهر الجزائري، تح: عبد الفتاح أبوغده، دار البشاير الإسلامية، بيروت.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، تح: د/ أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان –الأردن، ط أولى، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر ١٩٨٤.
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط أولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط أولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- تهذيب التهذيب، بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦هـ.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تح: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط ثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جامع البيان عن تأويل آى القرآن، لابن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تح: محمد صدوق الجزائري،

دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥ م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط ثانية، ١٣٨٤هـ -١٩٦٤ م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تح: مروان العطيَّة، محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث بيروت، ط أولى.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط أولى، ١٩٨٧م.
- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، تح: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، ط رابعة ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي الناشر: دار المأمون للتراث بيروت، ط ثانية، ١٩٩٣م.
- حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ. الناشر، مؤسسة الرسالة.
- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط أولى، ١٤٢٧ هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تح: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، ط أولى ، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.
- زهرة التفاسير، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، دار النشر: دار الفكر العربي.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط ثانية.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، تح: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، ط: الثانية، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.
- سنن أبي داود، تح: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

- سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر، وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط ثانية، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥م.
- السنن الصغرى للنسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط ثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
- السنن الكبرى، للنسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط أولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث، دار مصر للطباعة، ط:عشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط أولى،١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش تح: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة، ط الأولى.
- شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط أولى،١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تح: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط أولى -١٩٩٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، تح: د/ عبد المقصود محمد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط أولى،١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن، وآحرين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط رابعة، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م.
- صحيح البخاري، تح: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط أولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت.
- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطي، تح: د/ زهير زاهد، ود/خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- فتح القدير، للشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب –دمشق، بيروت، ط أولى، ١٤١٤ هـ.
- الفهرست، لابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت، ط: ثانية ١٤١٧ هـ –١٩٩٧ م.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د / عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير، ببروت، لبنان، ط رابعة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار الغرب الإسلامي، ط أولى .
- القراءات وأثرها في علوم العربية، المؤلف: محمد سالم محيسن، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ –١٩٨٤ م.
- قراءات القرّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، أحمد بن أبي عمر المعروف بالاندرابي، تح: احمد نصيف، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، د/ عبد الباقي بن عبد الرحمن، دار كنوز إشبيليا، ط أولى، ١٤٣٠ هـ –٢٠٠٩ م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، للهُذَلي، تح: جمال الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط أولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، ط: ثالثة، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- كتاب الأضداد، لابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تح: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط أولى،١٤٢٢، هـ –٢٠٠٢ م.
- لسان العرب، لابن منظور، الناشر: دار صادر، ط ثالثة –١٤١٤ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران النيسابوريّ، تح: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق،١٩٨١ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى، ١٤٢٢ هـ .-٢٠٠١م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠ م.
- المخصص، لابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط أولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
- مراتب النحويين المؤلف: تح: محمّد أبو الفضل، الناشر: المكتبة العصريّة.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة، تح: طيار آلتي قولاج، الناشر: دار صادر – بيروت، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تح: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى، ١٩٩٠م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط رابعة، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م.
- معاني القرآن، للأخفش، تح: د / هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى، ١٤١١ هـ -١٩٩٠ م.
- معاني القراءات للأزهري، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، ط أولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩١ م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط أولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. ط: أولى.
- معجم القرآت، د/عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، سورية، ط أولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، ط: أولى، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.
- مفاتيح الغيب، للرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط: ثالثة ١٤٢٠هـ.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، تح: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية -دمشق بيروت، ط: الأولى.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تح: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- المنصف، لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط أولى، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.
- النكت والعيون، للماوردي، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس البرمكي الإربلي، تح: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الجزء الثاني، ١٩٠٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
المقدمة:	٩٥٣
التمهيد: أبو عمر واختلاف القراءات القرآنية.	٩٥٧
المبحث الأول: اختيار القراءة عند القراء	٩٦١
المطلب الأول: مفهوم الاختيار.	٩٦٢
المطلب الثاني: نشأة الاختيار.	٩٦٥
المطلب الثالث: شروط الاختيار.	٩٦٦
المطلب الرابع: معيار الاختيار عند القراء.	٩٦٨
المبحث الثاني: معايير الاختيار عند أبي عمرو	٩٧١
المطلب الأول: معيار اللغة.	٩٧١
المطلب الثاني: معيار المعنى.	٩٩٢
المطلب الثالث: معيار الأثر.	١٠١٣
المطلب الرابع: معيار رسم المصحف.	١٠٣٤
الخاتمة:	١٠٣٨
فهرس المصادر والمراجع	١٠٤١
فهرس الموضوعات	١٠٤٨